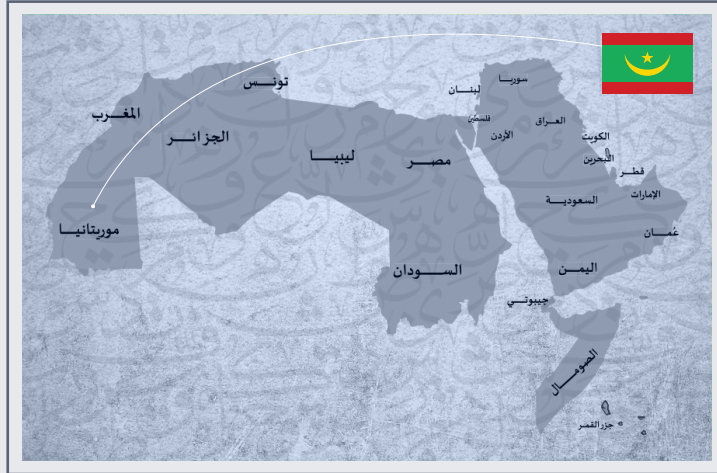




دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية





دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية
في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

إعداد

أ. محمد بن قاري



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية)

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ

قاري، محمد بن

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة

السياسات اللغوية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية. / محمد

بن قاري. - الرياض، ١٤٤٦ هـ

٦٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم. - (التخطيط اللغوي: ٢٢)

رقم الإيداع: ١٤٤٦/١٥٩٣٦

ردمك: ٠-٢١-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.





محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
تقديم سياقي.	١١
تاريخ السياسات اللغوية في موريتانيا.	٢٣
تحليل السياسات اللغوية في موريتانيا.	٣٩
نتائج التحليل الكمي للقوانين اللغوية المستقلة والعرضية.	٣٩
العوامل المؤثرة في السياسات اللغوية في موريتانيا.	٥١
انعكاس السياسات اللغوية على واقع البلد اللغوي.	٥٥
التحديات ووجوه التعزيز الممكنة.	٥٦
المصادر.	٥٩
المراجع.	٥٩
شكر وتقدير	٦٣



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعَلّي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، لإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعياً إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتواريخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة مشروع السياسات اللغوية في الدول العربية، وقد أعد هذا التقرير خبير- أو أكثر- من الخبراء اللغويين في الدولة؛ تحريماً للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدولة.

ويسعد المجمع دائماً - ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

تقديم سياقي:

تتميز الجمهورية الإسلامية الموريتانية بسمات عديدة لعل من أهمها موقعها الإستراتيجي في شمال غرب القارة الإفريقية على ساحل المحيط الأطلسي؛ إضافة إلى تاريخها المشرق في نشر الإسلام وحفظ الهوية العربية، فضلاً عما تعيشه من تناغم بين سكانها صاغه اتحاد المعتقد ووحدة التاريخ، والانسجام الثقافي... مما هيأها للعب دور مهم في التقارب العربي الإفريقي، حيث تمثل ملتقى بين إفريقيا وشمال وجنوب الصحراء الكبرى، كما أنها محطة للخطوط البحرية بين الشرق الأوسط وغرب إفريقيا.

وقد أشاد الدارسون بهذا الدور، وتلك السفارة للذين انتخب التاريخ والجغرافيا موريتانيا للعبهما، فكما يقول محمد بن ناصر العبودي «... وموريتانيا تعتبر جسراً ثقافياً بما تدل عليه كلمة (ثقافة) من لغة ودين بين البلدان العربية، والبلدان التي تقع جنوباً من القارة الإفريقية. كان كل ذلك منذ العديد من القرون وقبل أن يعرف هذه الصفة القانونية الحالية، ولا تلك التسمية (الموريتانية) فكانت بذلك كهمزة الوصل التي تصل وإن قطعت من اللفظ، وتعمل وإن كانت الأحوال السياسية والمالية لا تساعد على العمل. وكان رجال موريتانيا وعلماءها بمثابة السفراء الذين يحملون العلم والنور والأخوة الثقافية إلى إخوانهم من الإفريقيين»^(١).

ولعل الموقع الجغرافي، والسياق التاريخي، والتنوع الثقافي، والهاجس الحضاري للجمهورية الإسلامية الموريتانية، فضلاً عن الواقع الاقتصادي، والطموح التنموي، والخيار التربوي عوامل ذات أثر جلي في المشهد اللغوي للبلد، وذلك ما تسعى الدراسة إلى محاولة الكشف عنه وتفصيله.

(١) محمد بن نصر العبودي، إطلالة على موريتانيا، ط١، ١٩٩٧، ص ١٣-١٤.

• السياق الجغرافي:

تقع موريتانيا بين درجتي عرض ١٥، و٢٧ شمال خط الاستواء، وخطي طول ٥، و٧ غرباً، وتشغل موريتانيا حيزاً يقدر بنحو ١٠٣٠٠٠٠ كلم مربعاً^(١) حيث تحدها الجزائر من الشمال الشرقي، والصحراء الغربية من الشمال الغربي، ومالي من الشرق والجنوب الشرقي، والسينغال من الجنوب الغربي، بينما تداعبها انكسارات أمواج المحيط الأطلسي غرباً، بشاطئٍ يمتد أكثر من ٧٠٠ كلم.

تنقسم هذه المساحة طبيعياً إلى منطقتين:

- منطقة سهلة زراعية في الجنوب تمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى أدغاغ (في مالي) شرقاً، ومن نهر السينغال جنوباً إلى خط وهمي لا يبعد عن خط العرض ١٧ ٥٠ شمالاً^(٢)، ولكل ناحية من أجزاء هذه المنطقة اسم محلي مثل: الكبله، وأفطوط، وإركيبة^(٣) والحوضين... وتمتاز هذه المنطقة بنشاطين هامين نشاط تنموي وآخر زراعي؛ مما جعل أغلب السكان يتمركزون فيها.
- منطقة صحراوية جبلية في الشمال تمتاز بسلاسلها الجبلية الشاهقة من لعصابة إلى آدرار مروراً بتكانت، حيث تشمخ باسقات النخيل، فتعانق عراجينها الكثبان الذهبية، وتفيض عيون الماء بين الصخور فتنتعش زراعة الحبوب، وتتمدد الواحات، ويفيض النشاط التعديني (استخراج الحديد، والذهب، والنحاس...) على المنطقة رخاء اقتصادياً يجعلها مسهماً أساسياً في الدورة الاقتصادية للبلد.

(١) تحديد المساحة مأخوذ من مقدمة الكتاب الأول من منشورات المكتب الوطني للإحصاء (الإحصاء العام للسكان والمساكن ٢٠١٣)، ينظر:

Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH) 2013 ; Bureau Central du Recensement (BCR) Volume1 ; 2015 P17

(٢) ينظر: المختار ولد حامد، حياة موريتانيا (الجغرافيا)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، جامعة محمد الخامس، ط١، ١٩٩٤م، ص ١٠

(٣) الكاف تنطق جيما مصرية.

وتبقى موريتانيا غنية بتنوع تضاريسها التي عانقت فيها مجابات الصحراء صخور السلاسل الجبلية، وداعت ذوائب واحاتها كفل الكتبان العسجدية ملوحة لقنن الجبال، ومومئة إلى أمواج الأطلسي وخلجانه، فاتحة ذراعها لمصب نهر السينغال.

ذلك ما ترجمه مناخها المحكوم بارتفاع أو انخفاض المكان، وقربه أو بعده من النهر والمحيط، إذ نجد الجو معتدلاً ندياً في الشريط المحاذي للمحيط، بينما يزداد الحر والجفاف كلما ابتعدنا عن المحيط شمالاً؛ مما يمكن معه القول إن مناخ البلاد حار وجاف في أغلب ولايات الوطن، لكنها حرارة نافعة طيبة، كما يرى المختار بن حامد، حيث يقول: «...فهواء التل (الشمال) صحي نقي، حره شديد وبرده كذلك، وهواء الكبله (الجنوب) كثير الندى عفن مضر بالصحة، مغير للون، حتى في الشجر فإنه في التل أصلب عوداً، وأطيب ريحاً، وأنضر لونا، وأنعم ورقاً، وأصغر شوكة...»^(١).

• السياق التاريخي والاجتماعي:

عرف الحيز الجغرافي الذي تشغله الجمهورية الإسلامية الموريتانية بعدة أسماء قبل نشأة الدولة الحديثة، واختيار الاسم الرسمي (الجمهورية الإسلامية الموريتانية) فمن الأسماء التي أطلقت عليه «صحراء الملثمين» و«المجابه الكبرى» و«بلاد التكرور» و«تراب البيضان» و«بلاد شنقيط»^(٢) و«^(٣)».

وقد شاع الاسم الأخير في المشرق العربي، وبات علامة ثقافية، ووسماً يرمز لقيم العلم والهوية والأصالة الحضارية، والبداءة العالمية؛ لما اشتهر به أهل مدينة شنقيط التي بها تسمى البلاد من باب إطلاق الخاص وإرادة العام من تميز فقهي، وتمكن لغوي، وفحولة شعرية، ورصانة علمية، حتى غدت منارة من منارات الثقافة العربية الإسلامية، وحاضرة من حواضر الإشعاع العلمي المتصل بأيام الزهو والنصاعة.

(١) المرجع السابق، ص ١١.

(٢) الكاف تنطق جيما مصرية.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٨.

أما اسم موريتانيا فاسم أطلقه الأوروبيون، ويرى بعض المؤرخين أنها مؤلفة من كلمتي (مور) و(تانيا) على أن المور هم سكان شمال إفريقية ومنهم المسلمون الذين فتحوا الأندلس، وتانيا تعني الخيام (جمع خيمة) وأصلها «تانت» أو «تان» أضيفت لها ياء كالموجودة في بريطانيا وإسبانيا... كما يرى آخرون في تأصيل الاسم أن موريتانيا تتألف من كلمة (موروس) التي تعني الأسمر أو السمر في اللغة اليونانية و(تانيا) اللاتينية التي تدل على الأرض أو البلاد^(١).

ومهما يكن فإن البلاد عرفت بهذا الاسم منذ أن أطلقه عليها كبولاني أول حاكم فرنسي لبلاد شنقيط، حتى الخضوع لسلطة مركزية، بعد قيام الدولة الحديثة، واختيار الجمهورية الإسلامية الموريتانية اسماً رسمياً لهذا الحيز الجغرافي.

وقد عرفت هذه البلاد منذ القرن السابع الهجري هجرات عربية دخل إليها بموجبها أفواج من قبائل بني معقل العربية، كما عاشت تاريخاً حافلاً بالتوغل.

ولعل ما يهمنا في هذا العمل من السياق التاريخي للبلد هو ما يوطر النشاط الثقافي عموماً، وتعرب البلاد خصوصاً، الذي يرى بعض الدارسين أن هجرات العرب إلى البلاد أفضت إلى نقلة ثقافية مهمة تمثلت في تعرب كان منطلقاً إلى ظهور نهضة ثقافية بدت ملامحها كما يرى عبد الله محمد سالم السيد منذ القرن الحادي عشر الهجري، وبلغت نضجها في القرن الثالث عشر الهجري^(٢).

ونجد الرأي نفسه عند جمال ولد الحسن الذي يؤكد أن العصر الحساني اتسم بسمتين بارزتين هما:

(١) إطلالة على موريتانيا، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) عبد الله محمد سالم السيد، المعارضة في الشعر الموريتاني مدخل لدراسة الاحتذاء عند شعراء القرن ١٣ هـ، دار الإسرء، ط ١، ٢٠٢٢، ص ٢١.

— إقامة نظام سياسي واجتماعي متميز هو النموذج الحساني.

— تعرب سكان المنطقة تعرباً متدرجاً لارجعة فيه^(١).

ويتألف سكان الفضاء الشنقيطي /الموريتاني منذ الوجود الأول من قبائل صنهاجية وبعض بقايا الأقوام القدامى في المنطقة، ومع بزوغ فجر الإسلام في هذه الربوع (القرن الأول الهجري) عرفت البلاد قدوم أفواج من الشمال ومن الجنوب امتزجت بالمجتمع الصنهاجي، ومع مرور الزمن صيغت تلك المجموعات البشرية في دولة المرابطين مشكّلة نموذجاً للمجتمع الإسلامي المتألف الذي تنصهر فيه الأعراق (الصنهاجية /اليمنية، العربية /العدنانية، الإفريقية /الزنجية)^(٢).

ومنذ القرن السادس الهجري قدمت إلى البلاد هجرات بني حسان العربية التي بسطت نفوذها تدريجياً على المجال في شكل سلط عرفت بالإمارات^(٣)، أو كتل قبلية متنفذة؛ مما مهد لإشاعة الحرب وانتشار مظاهر السبية في بعض مناطقها بسبب غياب سلطة مركزية، مع أن نظام الإمارات لم يخل من محاولات التخفيف من تلك المظاهر. ويمكن إجرائياً تصنيف المجتمع الموريتاني قبل الاحتلال الفرنسي إلى ثلاث طبقات، يمكن تفكيك كل منها إلى مجموعات داخلية:

— أهل الشوكة / العرب / فئة المحاربين كما أطلق عليهم جمال ولد الحسن^(٤):

وهم الذين يمارسون السيطرة العسكرية، وجلهم من بني حسان ومن جرى

(١) أحمد ولد الحسن، الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري مساهمة في وصف الأساليب، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط ١٩٩٥، ص ٥١٠.

(٢) لمزيد من التفصيل ينظر: يحيى بن محمد النحاس، شعر المقاومة الموريتانية ضد الاستعمار الفرنسي من ١٨٥٤ إلى ١٩٦٠ جمع مدونة ودراسة عينة، دار التوزيع والنشر م.د.م. ط ٢٠١٣، ص ٤٢.

(٣) إمارة إدوعيش، إمارة الترارزة، إمارة أهل يحيى بن عثمان، إمارة لبراكنة...

(٤) الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري مساهمة في وصف الأساليب، مرجع سابق، ص ٥٨.

مجراهم ممن تبوأ منزلتهم الاجتماعية بكفاءة أيًا كان نسبه؛ مما يعني أن الاصطلاح ذو مدلول اجتماعي أكثر من كونه مصطلحاً عرقياً.

وتجدر الملاحظة أن جل أمراء الإمارات وكلهم من فئة العرب انخرطوا في المقاومة المسلحة ضد المحتل الفرنسي، ونذكر منهم على سبيل التمثيل لا الحصر: الأمير بكار ولد إسويد أحمد (إمارة إدوعيش) عمر بن المختار وابنه محمد لحبيب بن أعمر (إمارة الترارزة) سيد أحمد ولد أحمد عيده (إمارة أهل يحيى بن عثمان) أحمد بن سيد إعل والمختار ولد سيدي (إمارة لبراكنة)...

— الزوايا: الذين يتضح من اسمهم ارتباطهم بزوايا العلم والتصوف، وهذه الفئة جل اشتغالها بالتحصيل العلمي وبتعمير الأرض؛ لذا يمثلون السلطة الدينية بالمصطلح المحلي، كما «كانت هذه الفئة صاحبة الحظ الأوفر في تنظيم أعمال الإنتاج الاقتصادي في البلاد تجارة وزراعة ورعيًا، إذ كانت صاحبة الملكية العقارية للأراضي الزراعية والرعية، والمنفردة بتنظيم التجارة سواء عبر الصحراء بين الشمال والجنوب أو بين المجال الشنقيطي والقوى الأوروبية الموجودة على الشواطئ»^(١).

ويرى جمال ولد الحسن أن المجتمع الشنقيطي كان محكوماً بأرستقراطية ذات جناحين: جناح يعنى بالسلطة وإدارة البلد عسكرياً، يمثله العرب، وجناح مدني يعنى بالشؤون الدينية والاقتصادية والقضائية يمثله الزوايا، بينما تأتي الفئات «الدنيا من المجتمع»^(٢) في أدنى الهرم، ويمكن تصنيفهم تحت عنوان المنمين وأصحاب الحرف كما يورد يحيى بن محمد الهاشمي^(٣).

(١) الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري مساهمة في وصف الأساليب، مرجع سابق، ٥٩.

(٢) المرجع السابق ذاته، والصيغة ذاتها.

(٣) شعر المقاومة الموريتانية ضد الاستعمار الفرنسي من ١٨٥٤ إلى ١٩٦٠، جمع مدونة ودراسة عينة، مرجع سابق، ص ٤٣.

ومن تلك الفئات: اللحمة أو أزاناكه^(١): وهم قبائل من سكان البلاد الأصليين ضربت عليهم المغارم بعد السيطرة الحسانية؛ ففرغوا لأعمال الرعي وتنمية المواشي. الموالي: وهم اليد العاملة التي يتصور أهل البلاد أنها أرقاء سابقون، ولم يمنعهم ذلك من لعب أدوار مهمة في المجتمع؛ بل والسيادة فيه أحياناً. الفنانون / إيكاون^(٢): وهم من يحترفون الموسيقى ويرتبطون في الغالب بالجنّاح الحساني من الأرستقراطية، ويلعبون أدواراً مهمة في حفظ تاريخ البلاد الثقافي، وإشاعة قيم الفروسية والكرم والإباء، فضلاً عن خلق نشاط يشد الجمهور، وينمي روح الجمال في وجدانه. الصناع التقليديون: وهم المكلفون بالصناعات اليدوية التي تقتضيها حياة المجتمع الشنقيطي، ولهم أدوار مهمة في تأمين الاكتفاء من الأدوات والمعدات التي يحتاجها، فضلاً عن حفظهم جوانب مهمة من تراث مجتمعهم، وهذه الشريحة مرتبطة بجناحي الأرستقراطية على حد سواء^(٣).

ولئن كان هذا التقسيم الفئوي ساد فترة من الزمن فإنه ينبغي التنبيه إلى أنه لم يكن ثابتاً في مضمونه ثباته في شكله؛ حيث إن العناصر البشرية والمجموعات القبلية التي كانت تشكل الفئات الثلاث (العرب، الزوايا، المجموعات الأخرى) ظلت في حركة دائبة بمقتضى الظروف والملابسات التاريخية؛ إذ نجد قبائل تتحول من «حملة السلاح» إلى «حملة الألواح» كما قد تنقسم القبيلة إلى «عرب» و«زوايا» وأخرى تحمل السلاح بعد أن كانت زاوية أو غارمة^(٤).

والواقع أننا اليوم لم نعد بحاجة لهذا المبحث السلافي التاريخي، حيث إن تعرب وأسلمة سكان شنقيط أصبح حقيقة تغني عن كل المعطيات التاريخية، لا سيما أن هذا الوضع الحضاري، والخيار الثقافي تناغمت فيه مختلف الفئات، وأسهمت في توطيده؛ فلعب أدوراً كبيرة في خلخلة تلك الهرمية التقليدية، والتمايز الطبقي.

(١) الكاف تنطق جيما مصرية.

(٢) الكاف تنطق جيما مصرية.

(٣) الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري مساهمة في وصف الأساليب، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٤) المختار بن حامد، حياة موريتانيا، الحياة السياسية، ص ٦٢.

ومع قيام السلطة المركزية، ونشأة الدولة الموريتانية انصهرت كل المكونات الاجتماعية في بوتقة المواطنة، والتنافس في خدمة الوطن كل من الزاوية التي يجيد: انطلاقاً من مستواه العلمي وكفاءاته المهنية وتجاريه الذاتية؛ فلم يعد لتلك الطبقية الاجتماعية دور يذكر، لا سيما بعد أن صاغت المدرسة الوطنية أجيالاً متناغمة الرؤى، متكافئة الفرص، متحدة الهدف، ولأوها لوطن يجمعها، وتفاضلها على أساس الكفاءة، والتحصيل العلمي، والتفاني في خدمة الوطن.

وقد بلغ سكان موريتانيا حسب الإحصاء العام للسكان والمساكن ٢٠١٣، الصادر عن المكتب الوطني للإحصاء في إبريل ٢٠١٥م (٣,٥٣٧,٣٦٨) مواطناً، تمثل النساء منها نسبة ٥٠,٧٪ أي (١,٧٩٤,٢٤٩) بينما يمثل الرجال نسبة ٤٩,٣٪ أي (١,٧٤٣,٠٧٤).^(١)

أما اليوم فتشير الأرقام المنشورة على موقع الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي^(٢) أن سكان البلاد في العام ٢٠٢٣ بلغ عددهم ٤,٤٧٥,٦٨٣ مواطناً موريتانياً.

وانطلاقاً من الإحصاءات العامة السابقة (١٩٨٨، ٢٠٠٠، ٢٠١٣) عرفت البلاد نمواً سكانياً انتقل فيه العدد سنة ١٩٨٨ من ١,٨٦٤,٢٣٦ مواطناً إلى ٣,٥٣٧,٣٦٨ سنة ٢٠١٣، بعد أن وصل ٤,٥٠٨,١٥٩ سنة ٢٠٠٠، ليرسو عام ٢٠٢٣ على ٤,٤٧٥,٦٨٣ مواطناً، كما يبين الجدول التالي:

(١) ينظر: Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH) 2013 ; Bureau Central du Recensement (BCR) Volume1 ; 2015,P 9
(٢) <https://ansade.mr/ar/> بتاريخ ٢٨/٠٨/٢٠٢٣م.

عدد السكان	التاريخ
١٨٦٤٢٣٦	١٩٨٨
٢٥٠٨١٥٩	٢٠٠٠
٣٥٣٧٣٦٨	٢٠١٣
٤٤٧٥٦٨٣	٢٠٢٣

وبملاحظة الإحصاءات السابقة يتبين أن تعداد سكان البلاد تضاعف تقريباً في الخمس والعشرين سنة من ١٩٨٨ إلى ٢٠١٣، مما أفضى إلى نسبة نمو سكاني وصلت سنة ٢٠١٣ إلى ٢,٨٪ وقد زاد السكان زيادة معتبرة في العشرية الأخيرة (من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٣) كما بين الجدول أعلاه.

• الواقع الاقتصادي:

موريتانيا بلد متعدد الثروات، حيث يعتمد اقتصادها في نشاطه على جملة من الركائز، أدرجتها وزارة الاقتصاد والمالية في قطاعين هما: القطاع الأولي ويشمل: الزراعة، والتنمية الحيوانية، والصيد والاستغلال الغابوي، وقد بلغت حصة هذا القطاع في المتوسط نسبة ٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين ٢٠٠١ و٢٠١٥، وقد سجل هذا المعدل نمواً ضعيفاً (نحو ٢,٧٪) خلال تلك الفترة نتيجة ضعف الأداء الناجم عن العوامل المناخية، ويمثل هذا القطاع إحدى ركائز الاقتصاد الموريتاني، إذ يوفر حوالي ٢٨٪ من فرص العمل للسكان النشطين^(١).

أما القطاع الثاني فهو القطاع الاستخراجي الذي مثل خلال السنوات الخمسة عشرة الأخيرة ١٢,٤٪ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، وقد سجل هذا القطاع قفزة كبيرة ابتداء من ٢٠٠٦ مع بدء النشاطات الجديدة (البترول، والذهب، والنحاس) ليلعب

(١) الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، SCAPP ٢٠١٦-٢٠٣٠، وزارة الاقتصاد والمالية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المجلد الأول، ص ٤٠.

متوسط النمو الحقيقي للقطاع الاستخراجي في الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٦) ٣,١٠٪ فينتقل بذلك وزن القطاع الاستخراجي من ٣,٨٪ قبل ٢٠٠٦ إلى ١٤٪ من الناتج المحلي الخام بين ٢٠٠٦ و٢٠١٦ ويسهم هذا القطاع بشكل لا بأس به في الحد من بطالة الشباب، حيث يوفر القطاع المعدني وحده قرابة ١٥٠٠٠ وظيفة شغل، تمثل النساء نسبة ٤٪ منها^(١).

وبحسب نشرة وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية^(٢) في ديسمبر ٢٠٢٢ جاءت معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الخمس الأخيرة كما في الجدول التالي:

السنة	معدل النمو الاقتصادي
٢٠١٩	٥,٤
٢٠٢٠	-٠,٩
٢٠٢١	٢,٤
٢٠٢٢	٥,٣
٢٠٢٣	٤,٣

• الإشعاع الثقافي:

لم يقدر مجتمع الثقافة ويخدمها في غياب الدولة وبعد قيامها كما كان الشناقطة يقدرونها ويخدمونها «فقد كان العلم لهم وطناً ونسباً وحسباً، وبالعلم لا بالعرق ولا السلالة تبلورت بنية المجتمع الشنقيطي، وانتسجت خيوطه، فشعر الهاشميون والأمويون والصنهاجيون والفوتيون وقد أخذوا الكتاب بقوة، وأووا من المعرفة إلى ركن شديد أنهم وإن كانوا أولاد أخفاف، ذرية بعضها من بعض، تؤلف بينها أم حنون»^(٣).

(١) الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، SCAPP ٢٠١٦-٢٠٣٠، وزارة الاقتصاد والمالية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المجلد الأول، ص ٥٢
(٢) نشرة وزارة الشؤون الاقتصادية، العدد التجريبي، دجمبر ٢٠٢٢م، ص ١٠.
(٣) الخليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١، تونس، ١٩٨٧، ص ١٠.

هذه الأم الحنون التي صاغت المجتمع الشنقيطي إذ ذاك / الموريتاني اليوم، وأرضعته
لبان الحضارة ليست سوى الثقافة العربية الإسلامية التي حسمت خلاف المؤرخين،
وأوقفت جدال النسابة في أصول صنهاجة يوم أعلن القوم وهم يحتضون اللغة العربية:
تعلموا وتعلّما، وتمكينا، وتألّيفا، وإبداعا شعريا، تاركين ما عداها خلف ظهورهم أنهم
عرب أقحاح... ولسان حالهم ينشد:

لنا العربية الفصحى وإننا أعم العالمين بها انتفاعا
فمرضّعنا الصغير بها يناغي ومرضعها تكورها قناعا
فنأخذها من الكتب اعتمادا بما فيها ونأخذها ارتضاعا

أحمدو بن عبد الله الملقب «الذيب الصغير»

إن لم تقم بينات أننا عرب ففي اللسان بيان أننا عرب
فانظر إلى ما لنا من كل قافية لها تدم شذور الزبرج القشب
فالطفل نطمه قس ابن ساعدة منقحا دررا أصدا فها ذهب

محمد فال بن عينينا

ورغم أن القوم كانوا أهل بادية، لكنها بادية أثبتت أن العلم ليس كما يزعم ربيب
الحضارة والتمدن دائما، بل تبين من مضارب البدو الشناقطة أن العلم توأم الإنسان
حين تسمو الهمة، وتقوى الآصرة. يلازمه ملازمة الظل في الترحال والحل، فذي بادية
شنقيط كانت لها «فتوحات في أعماق إفريقيا ونفحات في البلاد العربية وآسيا، وكان
القلم والسيف لديهم رضيحي لبان وفرسي رهان، على أن للقلم عندهم صولة لم
تكن للسيف»^(١).

ولا نبالغ إذا قلنا إن الإنسان الموريتاني استطاع أن يتحدى كل العوامل الطبيعية
المحيطة به، ويفجر طاقات ثقافية هائلة مكنته من الإسهام بكفاءة وتميز في إثراء التراث

(١) المرجع السابق ذاته، ص ١١.

العربي الإسلامي، وتصديره إلى المشرق والمغرب العربيين، وإفريقيا السوداء بفضل الله، ثم بفضل مؤسسة تفرد بها على الأقل في الشكل والموسوعية هذا الشعب هي مؤسسة المحاضرة؛ التي جسدت وحدة الفكر واللغة والدين بين أفرادها، وصاغت إشعاعه الثقافي، وأبليت بلاء حسناً في بنيته الاجتماعية.

والمحاضرة/المحاضرة الشنقيطية^(١) مصطلح تقترب منه في الحواضر العربية الإسلامية. دون أن تقابله مصطلحات (كتاب، زاوية، خلوة، مدرسة) وقد عرفها الشناقطة عدة تعريفات منها: «المحاضرة: هي المؤسسة التي حملت مشعل الحضارة الإسلامية والثقافة العربية منذ تسعة قرون ونيف، وما زالت تتابع رسالتها» ومنها: المحاضرة «ظاهرة متميزة اخترعها الشنقيطيون لنشر الإسلام في إفريقيا السوداء، وللمحافظة على إقامة الدين والقيم والتراث الإسلامي الحضاري في بلادهم، فهي تختلف عن الكتابات»^(٢).

ورغم أن ما تقدم يعتبر وصفاً للأدوار، ورسماً لتاريخ المحاضرة، دون أن يكون تعريفاً بالمعنى الاصطلاحي لها إلا أنه يقرب المتصور، ولعل المشترك الأهم بين أوصاف المحاضرة الشنقيطية أنها مركز إشعاع لم تعرف الثقافة العربية له نظيراً، وذلك ما عبر عنه محمد المختار بن الباه بقوله: «محاضر بلاد شنقيط ظاهرة غير مألوفة، إذ كيف تتصور جامعة يدرس فيها بتعمق وإتقان جميع العلوم الإسلامية التقليدية، من علوم القرآن والتوحيد والسيرة النبوية، والفقه وأصوله وقواعده، وعلوم اللغة من نحو وصرف، وبلاغة وأدب، وفي أغلب الأحيان يقوم عالم واحد بتدريس هذه المواد، على مدى أكثر من اثنتي عشرة ساعة في اليوم الواحد.

(١) هناك من الدارسين من يعتبر المصطلح «محاضرة» مشتق من الحضور، حيث هي اسم مكان؛ أي المكان الذي يحضر فيه التلاميذ إلى شيخهم، وهناك من يراها «محاضرة» من الحظيرة التي كانوا يقيمونها، ولزيد من ضبط المصطلح يمكن الرجوع إلى كتابي: شنقيط المنارة والرباط، والشعر والشعراء في موريتانيا.

(٢) يحفظ عمرو إنييه محمد عبد الله، النحو العربي ببلاد شنقيط، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط١، ٢٠١٨، ص ٣١-٣٢.

أما الطلبة فإنهم، كما يقول أحدهم:

تلاميذ شتى ألف الدهريينهم لهم همم قصوى أجل من الدهر
يبيتون لا كنّ لديهم سوى الهوا ولا من سرير غير أرمدة غبر

يتعاقبون في الصباح على شيخ المحظرة جماعة أو فرادى لتلقي دروسه الشفوية، منتقلا من مادة إلى مادة، دون أن يضطرب إلقاؤه نتيجة لاختلاف الفنون التي يُقرئها»^(١).

ومهما يكن فإن الإشعاع الثقافي لبلاد شنقيط / موريتانيا لا تخفيه العين منذ تعرب البلاد وأسلمتها، وأساس ذلك الإشعاع هو النموذج التعليمي الذي ابتدعه الشناقطة؛ فزودهم جهابذة العلماء، وفطاحلة الشعراء، وكبار المفكرين؛ فلما أنسوا منه النضج حملوه على ظهور العيس مدارس يرشدون بها الناس، ويجوبون بها العالم تأشيرة علمية مسجلة باسمهم، وسفارة دينية وثقافية كاملة السلطة وفوق العادة، ولعل جانبا من ذلك صوره المختار بن بونه في بيتيه:

ونحن ركب من الأشراف منتظم أجل ذا العصر قدرا دون أدنانا
قد اتخذنا ظهور العيس مدرسة بها نبين دين الله تبياناً

تاريخ السياسات اللغوية في موريتانيا:

يحاول هذا المبحث تقديم تصور تاريخي عن أهم المحطات الكبرى التي مرت بها السياسات اللغوية في شنقيط / موريتانيا، وذلك على سبيل الإجمال دون التفصيل والتمحيص الذي يحتاج دراسة أكثر شمولية:

● المرحلة الأولى: موريتانيا قبل العصر الحساني:

تذهب أغلب المراجع إلى عدم اعتناق سكان موريتانيا لأي ديانة سماوية قبل الإسلام، حيث بقيت بمنأى عن الغزوات المتتالية التي كان شمال إفريقيا عرضة لها قبل الفتح

(١) محمد المختار ولد إياه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢،

العربي الإسلامي^(١)، وكانت أولى طلائعه حملة عقبة بن نافع الفهري (ت ٦٣هـ/ ٦٨٣م) ليتعزز ذلك الحضور الإسلامي بانطلاق حركة المrapطين من صحراء شنقيط.

ومع أن هذا الحضور الإسلامي المبكر مرجح للتعرب الأولي؛ لاسيما أن بعض القبائل الصنهاجية التي كانت تقطن البلاد «(لمتونة)» قد اشتهرت من قديم باتتمائها إلى حمير اليمنية^(٢) إلا أن معرفة تأثير ذلك في السياق الثقافي للبلاد لا يخلو من صعوبة، تزداد مع وجود ما أسماه بعض الدارسين فراغا وثائقيا^(٣) استمر حتى نهاية القرن العاشر.

يرى عبد الله حسن بن حميدة أن تاريخ انتشار اللغة العربية في هذه البلاد مرّ بمرحلتين: مرحلة أولى تنتهي مع نهاية القرن السابع الهجري ومطلع الثامن، أي أنها تستغرق قرابة قرون انتشار الإسلام السبعة الأولى، ويمكن أن تسمى: مرحلة التعرب على المستوى الرسمي، وأما الثانية فتبدأ من مطلع القرن الثامن الهجري (تاريخ وفود قبائل المعقل العربية) وتنتهي بتأسيس الإمارات الحسانية، وتستغرق قرون تعميم الإسلام، ويمكن أن تسمى: مرحلة التعريب الشعبي^(٤).

وإذا كان ابن حميدة يربط مرحلتي انتشار العربية بالإسلام، فإن هناك من الباحثين من يفترض أن سكان المنطقة خلال المدة المجهولة تاريخيا ظلوا متمسكين بالإسلام السني، محافظين على لغتهم الأصلية (البربرية) دون أن تستأثر العربية منهم باهتمام زائد عن اهتمام شيوخ الفقه^(٥).

(١) الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري مساهمة في وصف الأساليب، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢) محمد المختار ولد الباه، الشعر والشعراء في موريتانيا، دار الأمان، الرباط، ط ٢، ٢٠٠٨، ص ١٢.

(٣) المرجع السابق ذاته، ص ٤٦.

(٤) عبد الله حسن بن حميدة، نشأة الشعر العربي الفصيح في بلاد شنقيط (موريتانيا)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، إشراف: عبد المحسن طه بدر، ١٩٧٦، ص ٤٠.

(٥) عبد الله محمد سالم السيد، المعارضة في الشعر الموريتاني مدخل لدراسة الاحتذاء عند شعراء القرن ١٣هـ، دار الإسراء، ط ١، ص ٢٠.

ومهما يكن فإنه منذ القرن السابع الهجري عرفت موريتانيا هجرات عربية قادت -ولو بعد حين- إلى نقلة ثقافية تمثلت فيما صاحب سيطرة تلك القبائل العربية من ملامح نهضة في ميدان التعريب، «فدخلت اللغة العربية (الحسانية) كل البيوت والخيم، وحدث امتزاج بين الثروة اللغوية التي جاء بها الوافدون، والثروة التي تكمن في الروح الإسلامية والعلوم الدينية في السكان الأصليين، وهذا ما سهل عملية تكامل تكاد تكون فريدة من نوعها؛ ذلك أن اللمتونيين كانوا يحتاجون إلى توثيق أصولهم العربية فأنتهم بنو حسان باللغة العربية، ولقد كان بنو حسان يحتاجون إلى تجديد معلوماتهم فوجدوا في الزوايا (السكان الأصليين) حرارة العاطفة الإسلامية، ووفرة المعارف الدينية، والالتزام بالشعائر التعبدية؛ فكانت مسألة أخذ وعطاء استفاد منها كلا الطرفين، وقد ساعد هذا الالتحام في تكوين اللهجة العامية (الحسانية) التي لم تلبث أن استكملت خلقها، وحلت تدريجياً محل اللغة البربرية»^(١).

والذي يبدو أن افتراضات أغلب الدارسين تنحونحوه هو أن المجتمع الموريتاني ظل بربريا لا يتعدى اهتمامه بالعربية اهتمام شيوخ الفقه البرابرة إلى أن هاجرت إليه القبائل العقلية في القرون الهجرية (٧، ٨، و٩) فأحدثت هجرتها فتحة في ميدان التعريب والثقافة^(٢).

(١) الشعر والشعراء في موريتانيا، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) خلافا لما يذهب إليه عبد الله محمد سالم السيد، الذي لا يستسيغ هذا التصور انطلاقاً من:

- أن مجتمع الصحراء الشنقيطية استقبل حملات الفتح العربي الإسلامي منذ القرن الأول الهجري.
 - أن اللهجة الحسانية -ومهما كانت قنطرة إلى العربية- لا يمكن أن يكون تعلمها في حد ذاته أو سيادتها كفيلاً بنهوض الثقافة العربية.
 - أن طبيعة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية لا تفرض عملية الانصهار الاجتماعي، الذي تتنازل فيه قبائل وبنيات اجتماعية عن لغاتها وتأخذ بلغات قبائل أخرى.
 - أن هزائم قبائل صنهاجة في المجال الشنقيطي مبالغ فيها.
 - أن الرحالة العرب الذين زاروا المنطقة قبل الهجرة الحسانية كانوا يتكلمون بالعربية مع المثلثين.
- للمزيد من التفصيل، ينظر: عبد الله محمد سالم السيد، الشعر الشنقيطي في القرن ١٢ و١٣ البنية والمرجع، ٢٠١٢، ص ٢٧.

● المرحلة الثانية: العصر الحساني (نفوذ الإمارات الحسانية):

إذا كان انتشار العربية فيما قبل العصر الحساني ظل مثار جدل بين الدارسين، فإنه مع نفوذ الإمارات الحسانية عرفت البلاد حركة تعرب نشطة حيث حلت «اللغة العربية وثقافتها محل غيرها من اللغات والثقافات، باستعمال العربية في مستوياتها المختلفة (فصيحة وعامية) أداة تعبير عن حياة الجماعة، وبتعاطي نخبة المجتمع ثقافة عربية إسلامية عالمية»^(١).

وقد ربطت البحوث التي تناولت تعرب سكان موريتانيا بينه وبين سيطرة بني حسان، وهو أمر لا مراء فيه، كما أنها تفتنت لسببين بارزين من أسبابه: ديني واجتماعي، أما الديني فالأول فالأول إلى إكبار العرب والاقتداء بهم، باعتبارهم حملة الدين والثقافة، وأما الاجتماعي فهو المتعلق بدلالة العروبة نسباً ولساناً وثقافة على النبل والعزة، في مقابل دلالة البربرية على الانتماء إلى قوم مهزومين فكرياً وسياسياً^(٢).

ومن خصائص التعرب في العصر الحساني أنه شمل مستويين متعاضدين هما مستوى التعرب اللغوي العام، ومستوى تعرب النخبة، حيث أزاح المستوى الأول اللغتين اللتين كان سكان البلد يتعاطون (اللغة الصنهاجية: وهي لغة بربرية، واللغة الأزرية: وهي لغة مركبة من بربرية وزنجية) وأحل محلها اللغة الحسانية (العامية العربية التي كانت تتكلمها قبائل بني حسان) حتى تناسى أكثر سكان البلد أن أسلافهم تكلموا غير الحسانية، فأصبحت على حد تعبير ابن الأمين الشنقيطي «اللسان العام للبلاد»^(٣).

أما تعرب النخبة المثقفة فقد تجلّى في ترسخ التقاليد المعرفية العربية الإسلامية بين صفوف قبائل الزوايا، واتتمائها إلى العروبة عقائدياً وثقافياً ووجدانياً، فكما يرى

(١) الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) المرجع السابق ذاته، ص ٧٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٦.

محمد المختار ولد إياه انتقلت الثقافة في العصر الحساني من مرحلة كانت فيها ثقافة دينية خالصة إلى أخرى أخذ فيها أبناء قبائل الزوايا يهتمون بعلوم وآداب اللغة العربية الفصحى، ويتكلمون الحسانية^(١).

ويمكن القول إن التحول الذي طرأ على الثقافة في العصر الحساني لم يكن مجرد دخول مواد جديدة إلى برامج الدراسة تتعلق باللغة العربية الفصحى، بل كان توجهها جديداً نشطت بموجبه مختلف فروع الثقافة العربية الإسلامية، وأعيد ترتيب أولوياتها وفق خطة منهجية جديدة تلائم المجتمع الشنقيطي الحساني الناشئ، لذا يعتبر أحمد ابن الحسن أن الحركة الفقهية النشطة التي شهدتها بلاد شنقيط في العصر الحساني مرتبطة ارتباطاً قوياً بالحركة اللغوية والأدبية، لأنها كلها وجوه من ثقافة واحدة^(٢).

ومن مظاهر تعرب النخبة المثقفة تبني التراث العربي، كإحياء علم أنساب العرب وأيامها، الذي وضعوا فيه المتون المختصرة والموسوعات المعقدة دون تمييز بين جاهلية وإسلام، بل بالنظر إلى الكل باعتباره جزءاً من الثقافة الواجب تحصيلها على كل زاوي، هذا فضلاً عن تعميق المعارف اللغوية والأدبية، ووضعها على قدم المساواة مع المعارف الفقهية، بل وتقديم علوم اللغة على علوم الفقه أحياناً.

لذا ازدهر الدرس اللغوي بمختلف فروعه في شنقيط منذ العصر الحساني، فباتت المتون التعليمية الأساسية في النحو والبلاغة متداولة، فضلاً عن المدونات الشعرية الجاهلية، وكان من أبرز كتب النحو التي اهتم بها الشناقطة ألفية ابن مالك، فتعددت الحواشي عليها والشروح، كما استقل عدد كبير من علماء البلاد بالتأليف في ميادين علوم اللغة نحواً وصرفاً ومعجماً وبلاغة، فانتشرت المؤلفات في الحاضر، وجابت البلاد طولاً وعرضاً؛ وقد مهد ذلك إلى النهضة الأدبية الكبيرة التي عرفتها البلاد.

(١) الشعر والشعراء في موريتانيا، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري، مرجع سابق، ص ٧٨.

وبذا يكون التعرب أخذ مداه، فتكونت مرجعية الثقافة الموريتانية معتمدة الثقافة العربية في كل مراحلها وأزمنتها لذلك تجاور القرآن الكريم والفقهاء فيها مع الغزل الجاهلي، وقد عبر عن تلك الثقافة شعراء البلد، يقول حرمة بن عبد الجليل:

دمن دعتك إلى القريض فإن تجب	فلمثلها يهدي القريض ويندب
وإذا سكت عن الجواب لعبرة	فاضت فذاك من الإجابة أصوب
أما النسيب فلا يسوغك ذكره	عصر التعلم والمشايخ يعذب
كنا مع البوني في عرصاتها	هالات بدر لم يشبها غيب
فيها تجمع سيبويه ويوسف	والكاتبي والأشعري وأشهب

● المرحلة الثالثة: الاحتلال الفرنسي:

مع بسط المحتل الفرنسي نفوذه على البلاد أدرك مبكراً أن المعركة الثقافية معركته الأساسية التي تضمن له التغلغل في المجتمع الموريتاني؛ لذا بادراً إلى انتهاج مختلف الأساليب للحد من إشعاع الحضرة الموريتانية، طمعا في زحزحة العربية عن عرشها المكين في البلاد، وغرس الفرنسية مكانها، عبر بوابة المدرسة العصرية.

ويبدو أن هذه السياسة اللغوية، والخيار الثقافي ركنين في المشروع الاحتلالي، حيث إن الفرنسيين اهتموا بإذلال المدارس العربية وإخضاعها لرقابتهم وهم بعد في السينغال، ففي سنة ١٨٧٥م منعوا افتتاح أي «مدرسة عربية» إلا بعد الحصول على تصريح رسمي قابل للسحب لأبسط الأسباب، مع إلزام الأطفال بإبراز بطاقة الانتساب إلى المدرسة الفرنسية، حتى يسمح لهم بالالتحاق بالمدارس القرآنية، واقتطاع ساعتين إجباريتين لتعلم الفرنسية يوميا^(١).

وقد تعزز هذا المنحى المضيق على الحضرة بشكل متتال انطلاقاً من التهديد بالإغلاق حفاظاً على الأمن، مروراً بإرغام المحاضر على إجراء امتحانات للمعلمين

(١) بلاد شنقيط المنارة والرباط، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

المدرسين بها، وصولاً إلى إنشاء لجان للمراقبة وطرد التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٦ سنة في أوقات افتتاح المدارس الفرنسية؛ لينصرفوا إليها.

ولما لم تؤت سياسة العصا الغليظة أكلها لجأ المحتل إلى الترغيب فأصدر في ١٢ يونيو ١٩٠٦ مرسوماً يقضي بصرف منحة تشجيعية شهرية قدرها ٣٠٠ فرنك قديم لكل شيخ محاضرة يأمر طلابه بتخصيص ساعتين لتعلم اللغة الفرنسية، ورغم ظروف المحاضرة الصعبة مادياً فإنه لم يتقدم أحد للمنحة، مما جعل المرسوم يولد ميتاً^(١).

وقد قضت السياسة اللغوية التي انتهجها المحتل الفرنسي أن تفرض الفرنسية محل العربية، فجاء في قرار صادر بتاريخ ١٠/٥/١٩٢٤ أن «الفرنسية هي وحدها اللغة المستعملة في المدارس، ويحظر على جميع المعلمين التحدث مع التلاميذ باللهجات المحلية»^(٢) (وقد اعتبرت العربية لهجة محلية).

وعلى الجبهة الأخرى وفي محاولة مراوغة قرر المحتل الفرنسي إعادة تسمية المدرسة وإضفاء صفة الإسلامية عليها خداعاً للمجتمع، وطمعاً في الإيقاع به تحت قناع التسمية، كما يشير وليام بونتي حين يقول: «إن إنشاء المدرسة (الإسلامية) هو قبل كل شيء عملية سياسية، إنها تسعى مع المدرسة الابتدائية (الفرنسية) إلى نفس الهدف، وبعبارة أخرى فإن المدرسة الابتدائية هي أداة نقل الحضارة، أما المدرسة الإسلامية فهي أداة تنفيذ سياسة حكيمة»^(٣).

ولما تبدى للفرنسيين أن هذه المراوغة غير مجدية في خلخلة هيمنة الثقافة العربية الإسلامية أخذوا شيئاً فشيئاً يزيلون قناع اللغة العربية والإسلام عن المدرسة؛ فقرروا في سنة ١٩٢٢ خفض حصة العربية إلى ٩ ساعات ونصف مقابل ١٩ ساعة للفرنسية، وفي سنة ١٩٢٩ تقلصت نسبة الدروس العربية إلى الثلث.

(١) المرجع السابق، ص ٣٤٥

(٢) المرجع ذاته، صفحة ٣٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥٠.

ولما توهم المحتل أن الفرصة سنحت بعد هذا التدرج في التمكين للفرنسية على حساب العربية أعلن سنة ١٩٤٧ توحيد نظام التعليم في مستعمرات غرب إفريقيا بما فيها إقليم موريتانيا، وتم بمقتضى هذا القرار تقليص وقت الدراسة العربية إلى ٦ ساعات محسوبة من الوقت المخصص للعمل اليدوي والنشاطات الحرة، وهي مادة لم يعن بها المحتل في البلاد^(١).

وهكذا فرضت الفرنسية بديلاً للعربية على الموريتانيين كما فرضت على غيرهم، بعد أن سعى المحتل إلى ذلك خلال نصف قرن من العمل الثقافي الجاد، ليصل غروره بنجاحه حد إحلال الانكليزية محل اللغة العربية في المرحلة الإعدادية من ثانوية روصو، لقطع الصلة تماماً مع الثقافة العربية؛ مما أثار حفيظة السكان فانزعجوا من المحتل قراراً جديداً صدر في ٢٨ سبتمبر ١٩٥١م يرخّص تعليم العربية في المدارس النظامية الفرنسية بشرط استلام طلب خطي من أسرة التلميذ^(٢).

ويمكن أن نخلص دون عناء إلى أن السياسة اللغوية إبان الاحتلال كان همها طمس الهوية العربية الإسلامية، والتمكين للفرنسية، وهو ما شقي المحتل في سبيله، دون أن يتمكن منه؛ نتيجة تحصين المجتمع الموريتاني، وقوة مناعته الثقافية التي أكسبته إياها المحضرة؛ فلم يؤثّر التعليم الفرنسي أكله في البلاد، حيث لم تتجاوز نسبة الذين يدخلون مدارس المحتل (بما فيها المدرسة العربية الإسلامية أيام كانت) ١,١ في المائة سنة ١٩٣٢م، و١,٦ سنة ١٩٤٨م، مما جعل أحد الفرنسيين وهم يهتمون بالمغادرة يلخص ثمرة نصف قرن من الصراع بين المدرسة والمحضرة قائلاً: «إن التعليم التقليدي راسخ الجذور، وأنه ينال كل السكان، وأن إجراءات دمجها في المدرسة الفرنسية (من خلال مواد عربية) لم تلق رضى السكان»^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٦.

(٢) المرجع السابق ذاته، ص ٣٥٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦٦.

● المرحلة الرابعة: موريتانيا بعد الاستقلال

مع استقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية بدأت رحلة تعريب متدرجة وبطيئة أحيانا، لكنها ظلت مستمرة، حيث نصت المادة الثالثة من أول دستور لموريتانيا (٢٢ مارس ١٩٥٩) على أن «اللغة الوطنية هي العربية، واللغة الرسمية هي الفرنسية» ولم يتغير الوضع الدستوري للغة العربية في دستور ٢٠ مايو ١٩٦١ الذي احتفظ بالمقتضى نفسه دون تغيير، لكن مع صدور دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١ نصت المادة السادسة منه على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية وأن اللغات الوطنية هي (الولفية والبولارية والسونونكية).

هذا المسار الدستوري المتدرج في ترسيم اللغة العربية، وزحزحة ضررتها الفرنسية، التي أحكمت قبضتها على التعليم والإدارة والاقتصاد... أفضى إلى سياسة لغوية رتيبة ومتأرجحة أحيانا، بسبب العوامل السياسية، لكنها ما فتئت تولي التعريب أهمية، وتراه قضية وطنية، وذلك ما عكسته الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم؛ باعتباره الميدان الأبرز للسياسات اللغوية، والمجال الأنسب للتغيير الهادئ:

● **إصلاح ١٩٥٩م:** وقد عكس توجهها نحو إعطاء أهمية أكبر قليلا للغة العربية التي كانت تدرس قبل ذلك بمعدل ٦ ساعات أسبوعيا من إجمالي ٣٠ ساعة، فانتقلت إلى ١٠ ساعات أسبوعيا في المستوى التحضيري، و ٨ ساعات في المستويين الابتدائي والمتوسط، وقد بيّن أن إعادة تنظيم الجداول الزمنية في التعليم الأساسي تهدف إلى إعطاء مكان أكبر للغة العربية سعيا إلى تقريب المدرسة من المجتمع، وربطها بالبيئة الثقافية المحيطة بها، والاستجابة لتطلعات أغلب السكان^(١).

● وفي سياق الاسترشاد بالإصلاح المذكور قررت الحكومة سنة ١٩٦٤ إدخال درجات اللغة العربية في حساب المعدل العام للانتقال إلى القسم الموالي،

(1) Bah ould Zein, Le français en Mauritanie , 1997,p37

كما اعتمد سنة ١٩٦٦ مرسوم قانون جعل دراسة اللغة العربية إلزامية في التعليم الثانوي.

- إصلاح ١٩٦٧: وقد سعى إلى مراعاة الثنائية اللغوية بين العربية والفرنسية، أخذاً بالوضع الثقافي الذي أقره المؤتمر العادي الثاني لحزب الشعب الموريتاني المنعقد بمدينة لعيون من ٢٤ حتى ٢٦ يونيو ١٩٦٦م، وقد دخل الإصلاح حيز التنفيذ سنة ١٩٦٧، ولم يهمل تطوير التعريب حين ألزم جميع التلاميذ بتعلم اللغة العربية في السنة الأولى من التعليم الابتدائي، الذي بات يدعى التعليم الأساسي، وفيما يلي توزيع الساعات حسب الجدول الأسبوعي في التعليم الأساسي^(١):

القسم	السنة أولى عربية	السنة أولى فرنسية	مستوى تحضيري	مستوى ابتدائي	مستوى ابتدائي	مستوى متوسط	مستوى متوسط
العربية	٣٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الفرنسية	—	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

أما في التعليم الثانوي فقد خصص للعربية ٩ ساعات في القسمين الخامس والسادس، و٥ ساعات في القسم الرابع والثالث، و٤ ساعات بالنسبة للسلك الثاني، واحتفظت الفرنسية ببقية الثلاثين ساعة أسبوعياً، هذا مع أن الشهادات عدا شهادة الدراسة العربية والبيكالوريا التي يقدمها معهد بوتلميت تستوحى مباشرة من النظم التعليمية الفرنسية.

- إصلاح ١٩٧٣ وقد جاء في سياق حركة وطنية ساعية إلى فك الارتباط مع كل ماله علاقة بفرنسا (مراجعة اتفاقيات التعاون مع فرنسا ١٩٧٢، إنشاء

(1) A. Ould Youra (1997) *L'enseignement du français en milieu hassanophone de Mauritanie. Système éducatif et difficultés d'apprentissage de la langue*, Thèse de Doctorat, Université de Nice p100

العملة الوطنية ١٩٧٤، تأمين ميفارما ...) وكان حاسماً في التعريب، فقلص بنية المدرسة الأساسية من ٧ سنوات إلى ٦ سنوات جعل السنتين الأوليين منها معربة تماماً، كما حجم حضور اللغة الفرنسية في بقية الأقسام^(١) (انظر الجدول الموالي الذي يبين توزيع الساعات بين اللغتين في المستوى الأساسي).

القسم	١	٢	٣	٤	٥	٦
العربية	٣٠	٣٠	٢٠	١٥	١٥	١٠
الفرنسية	٠	٠	١٠	١٥	١٥	٢٠
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

كما طال تغيير البنية المستوى الثانوي الذي أصبح يشمل مرحلتين: كل مرحلة مكونة من ٣ سنوات، وقد تم استحداث شعبتين منفصلتين: شعبة عربية، وأخرى مزدوجة، يبين الجدولان التاليان توزيع الساعات في كل شعبة:

● الشعبة العربية:

القسم	١	٢	٣	٤	٥	٦
العربية	٢٥	٢٥	٢٥	٢٧	٢٧	٢٨
الفرنسية	٥	٥	٥	٣	٣	٢
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

● الشعبة المزدوجة:

القسم	١	٢	٣	٤	٥	٦
الفرنسية	١٩	١٩	١٩	٢٤	٢٤	٢٤
العربية	١١	١١	١١	٦	٦	٦
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

(1) Le français en Mauritanie, p38

وقد صاحبت هذا الإصلاح سياسة توظيف تقوم على الاكتتاب المكثف للمعلمين العربيين، الذين يأتي أغلبهم من المحاضر، والمعاهد الأهلية الإسلامية، كما استحدث نظام المترشحين والمستمعين الأحرار؛ مما أتاح الفرصة لما يربو على ٦٠٠٠ تلميذ من تلاميذ المحاضر للولوج إلى الفضاء المدرسي^(١)، مشكلين فيما بعد. خزاناً من حملة الشهادات العربيين.

● **إصلاح ١٩٧٩:** جاء في سياق الأوضاع السياسية التي عرفت البلاد إثر أول انقلاب عسكري سنة ١٩٧٨، وقد سعى إلى محاولة إرضاء الأطراف التي كانت ترى في إصلاح ١٩٧٣ تمييزاً لغوياً لصالح التعريب على حساب مكاسب الفرنسية، لكنه في الوقت ذاته لم يفرط فيما يراه دعاء التعريب مكسباً عرفته السياسة اللغوية عبر تراكماتها المتتالية، فقرر في فترة انتقالية مدتها ٦ سنوات أن يقوم الإصلاح على اختيار التلاميذ الموريتانيين منذ المرحلة الأساسية بين شعبتين:

— شعبة عربية متاحة للجميع، ويلزم تلاميذها ابتداء من السنة الثالثة ب ٥ ساعات من الفرنسية أسبوعياً، كما يوضح الجدول التالي:

القسم	١	٢	٣	٤	٥	٦
العربية	٣٠	٣٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
الفرنسية	٠	٠	٥	٥	٥	٥
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

— شعبة مزدوجة متاحة للتلاميذ الموريتانيين الذين يقدم أولياً وهم طلباً خطياً لها، ويلزم تلاميذها - بعد سنة أولى معربة تماماً. ابتداء من السنة الثانية ب ٥ ساعات من العربية أسبوعياً، كما يبين الجدول التالي:

(١) المرجع السابق ذاته، ص ٣٩.

القسم	١	٢	٣	٤	٥	٦
العربية	٣٠	٥	٥	٥	٥	٥
الفرنسية	٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

وقد ورد في سياق تقديم هذا الإصلاح أنه يقوم على أسس:

- إضفاء الصفة الرسمية على اللغات الوطنية (البولارية، والسونونكية، والولفية) مع كتابتها بالحرف اللاتيني.
- إنشاء معهد لتطوير اللغات الوطنية، مع تكافؤ الفرص بينها وبين ما يتيحها اللغة الوطنية الأخرى (اللغة العربية).
- اعتبار اللغة العربية - ابتداء من ١٩٨٥ (بعد سنوات الانتقال الست) لغة موحدة.
- إلزام كل مواطن موريتاني بتكلم لغتين وطنيتين من بينهما اللغة العربية.
- اعتبار اللغة الفرنسية لغة انفتاح تأتي في الدرجة الثانية، بعد الدرجة الأولى المقصورة على اللغات الوطنية^(١).
- **إصلاح ١٩٩٩م:** جاء محاولة لتدارك الانقسام الحاصل في النظام التربوي إثر خلق شعبتين إحداهما عربية والأخرى مزدوجة؛ فأشار القانون رقم ٩٩-١٢ الصادر بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٩٩م المتعلق بإصلاح النظام التربوي الوطني، أشار في مادته الأولى إلى «توحيد أنظمة التدريس في مختلف مراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالي»^(٢) وقد قادت إعادة توحيد الشعبتين إلى توزيع التوقيت الأسبوعي بين اللغتين العربية والفرنسية.

(١) المرجع السابق ذاته، ص ٤٠.

(٢) الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، عدد ٩٥٦، ص ٤٨٠.

توزيع أفضى إلى تدريس المواد العلمية (الرياضيات، والعلوم، والفيزياء) بالفرنسية، إضافة إلى مادة اللغة الفرنسية ذاتها، بينما تدرس المواد الإنسانية باللغة العربية (التربية الإسلامية، والتربية المدنية، والتاريخ والجغرافيا) إضافة إلى مادة اللغة العربية، مع إبقاء العربية لغة تدريس وحيدة لكافة التلاميذ المسجلين في المدارس الوطنية العمومية والخصوصية (المادة الثانية من القانون ١٢٩٩)٠

وإذا كان قد روعي تكافؤ في عدد الساعات المدرسة بالعربية والفرنسية في هذا الإصلاح فإن طبيعة المواد المدرسة، وضواربها، واهتمام التلاميذ والأهالي بالتخصصات العلمية أكثر قدا إلى تراجع في الاهتمام باللغة العربية، وهو أمر متوقع في ظل تشجيع الدولة للتخصصات العلمية (مربوطة بالفرنسية اللغة الحاملة لها)، وطبيعة العصر التي تقتضي التوجه للعلوم.

لذا يمكن اعتبار إصلاح ١٩٩٩ التفافاً مراوفاً على مسار التعريب، مع ما جاء به من محاولات لإظهار خلاف ذلك (تأجيل تدريس الرياضيات بالفرنسية حتى السنة الثالثة، وبدء تدريس العلوم بالفرنسية من السنة الخامسة) كما تبين المادة ٣ من القانون أعلاه، وفيما يلي جدول توزيع توقيت وضارب مواد السلك الأول من التعليم الثانوي، كما ورد في المقرر رقم ٣٤٦٧ الصادر عن وزير التهذيب الوطني:

لغة التدريس	السنوات				المواد
	الثالثة والرابعة		الأولى والثانية		
	الضارب	التوقيت	الضارب	التوقيت	
العربية	٥	٥	٥	٦	العربية
العربية	٣	٤	٣	٤	التربية الإسلامية
العربية	١	١	١	١	التربية المدنية
العربية	٢	٣	٢	٢	التاريخ والجغرافيا

لغة التدريس	السنوات				المواد
	الثالثة والرابعة		الأولى والثانية		
	الضارب	التوقيت	الضارب	التوقيت	
	١٢	١٣	١٢	١٣	المجموع
الفرنسية	٣	٤	٤	٥	الفرنسية
الرياضيات	٥	٦	٥	٦	الرياضيات
العلوم الطبيعية	٢	٣	٢	٢	العلوم الطبيعية
الفيزياء والكيمياء	٢	٢			الفيزياء والكيمياء
	١٢	١٥	١١	١٣	المجموع

وكما يتضح من الجدول أعلاه تكتفي مواد العربية ب ١٣ ساعة أسبوعياً مقابل ١٥ لمواد الفرنسية في السنتين الثالثة والرابعة، كما ستزداد الفجوة في السلك الثاني الذي يتوجه أغلب طلابه إلى شعبة العلوم الطبيعية، التي لا تمثل المواد المدرسة بالعربية فيها سوى ٤ ساعات أسبوعياً، و٤ ضواري، بينما تأخذ المواد المدرسة بالفرنسية الباقي (٢٧ ساعة، و٢٦ ضارباً).

- إصلاح ٢٠٢٢م: وقد جاء في سياق محاولة تطوير النظام التربوي، بعد ملاحظة النتائج غير المرضية التي أفضى إليها «إصلاح ١٩٩٩م»، ولعله الإصلاح الأول الذي أحس القائمون عليه بخطورة السياسة اللغوية، وضرورة العناية بها؛ لذا خصص العنوان الخامس للمناهج والسياسة اللغوية^(١) وناقشها في فصول متعددة.

(١) الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، عدد ١٥١٩، ابتداء من ص ٦٠٥.

جاء القانون التوجيهي رقم ٢٠٢٣ - ٢٠٢٢ صريحًا في تبني سياسة لغوية تقوم على التعريب، حيث نص على أنه «يجري التعليم باللغة العربية في جميع مراحل التعليم والتكوين، سواء في مؤسسات التعليم العمومي أو في مؤسسات التعليم الخاصة»^(١).

ولم يكن هذا التعريب على حساب اللغات الوطنية (البولارية، والسونونكية، والولفية) بل كان مسارًا خادماً لتطورها حين ألزم كل طفل عربي (لغته الأم العربية) بتعلم إحدى اللغات الوطنية، كما ألزم كل طفل لغته الأم إحدى اللغات الوطنية بتعلم اللغة العربية باعتبارها لغة تواصل وتدرّيس.

وبهذا تكون معالم السياسة اللغوية واضحة حيث ستقود إلى تعريب حقيقي وهادئ يستوي فيه كل المواطنين، وتشترك فيه اللغات الوطنية كلها فتستفيد منه تطورًا، وتفيده إغناء، كما كان عده اللغة الفرنسية لغة أجنبية الجزء المكمل لتلك السياسة اللغوية، فهي أي اللغة الفرنسية إحدى تلك اللغات الأجنبية التي يتم اختيارها «بحسب السياق شبه الإقليمي والدولي، ومتطلبات التنمية الاقتصادية للبلد»^(٢).

وتزداد تلك السياسة اللغوية تحديدًا ووضوحًا في القسم المعنون بـ «هندسة تعليم اللغات» الذي نص على «ترقية هندسة لتعليم اللغات تتناسب مع الوضع القانوني لكل لغة والوظائف والأهداف المنوطة بها في المدرسة الموريتانية»^(٣) ومن المعلوم أن اللغة الرسمية كما في المادة السادسة من الدستور هي اللغة العربية، واللغات الوطنية بحسب المادة السادسة أيضًا هي البولارية والسونونكية والولفية، أما الفرنسية فلا تملك صفة قانونية.

وانطلاقًا مما أوردنا عن تاريخ السياسات اللغوية، نرى أن تلك السياسات قامت منذ الاستقلال على تخطيط الاكتساب اللغوي الذي يقصد به حسب كوبر

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٦٠٦.

(٢) المصدر السابق ذاته، ص ٦٠٦.

(٣) المصدر السابق ذاته، ص ٦٠٧.

Cooper, 1989 الجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي؛ أي وضع اللغة أو اللغات في النظام التعليمي، وعلى أي أساس يكون اختيار لغة ما لتكون لغة التعليم^(١)، فكل إصلاح تربوي (منذ ١٩٥٩ حتى ٢٠٢٢) كان في جوهره سياسة لغوية هدفها محاولة تخطيط الاكتساب اللغوي الموريتاني بتسريع وتيرة التعريب أحياناً (إصلاح ١٩٧٣ مثلاً)، أو محاولة عرقلتها حيناً (١٩٩٩ مثلاً) أو تصورها تصوراً شمولياً ينطلق من الوضع القانوني، ويراعي البنية الاجتماعية، والسياقات الوطنية... (إصلاح ٢٠٢٢).

تحليل السياسات اللغوية في موريتانيا:

يهدف هذا المبحث إلى تحليل القوانين اللغوية التي صدرت منذ ١٩٦٠ حتى ٢٠٢٣ بغرض تنظيم الواقع اللغوي في موريتانيا، ومجموع ما تم جمعه من تلك القوانين هو ٧٢ قانوناً، وذلك لمحاولة فحص مكانة اللغة العربية في السياق الموريتاني، وبيان أهم التحديات التي تعترض سبيل النهوض بها انطلاقاً من تلك القوانين، ومن ثم تصور الحلول لتجاوز المطبات.

نتائج التحليل الكمي للقوانين اللغوية المستقلة والعرضية:

من خلال البحث في البيانات يتضح لنا أن القوانين اللغوية المستقلة، ومجموعها ٦ قوانين كان أغلبها في مجال القانون وأن نصفها حديث الإصدار، وأن جهات إصدارها متعددة كما أن أبرز أهداف هذه القوانين كان التنقية اللغوية والتمكين للغة العربية من خلال الترخيص لهيئات تنهض بذلك، وانطلاقاً من ذلك فإن أغلبها يدخل تحت تخطيط الوضع اللغوي بينما يدخل بعض آخر تحت تخطيط الاكتساب اللغوي.

أما القوانين اللغوية العرضية، وعددها ٦٦ قانوناً فإن معظمها في مجال التعليم، ثم القانون والقضاء تمتد على خط زمني من ١٩٦١ حتى ٢٠٢٢ ويمكن إدراج أهم أهداف هذه

(١) ينظر: محمود عبد الله المحمود، التخطيط والسياسة اللغوية تأصيل نظري، مجلة السياسة اللغوية والتخطيط، عدد ٦، ٢٠١٨، ص ١٥.

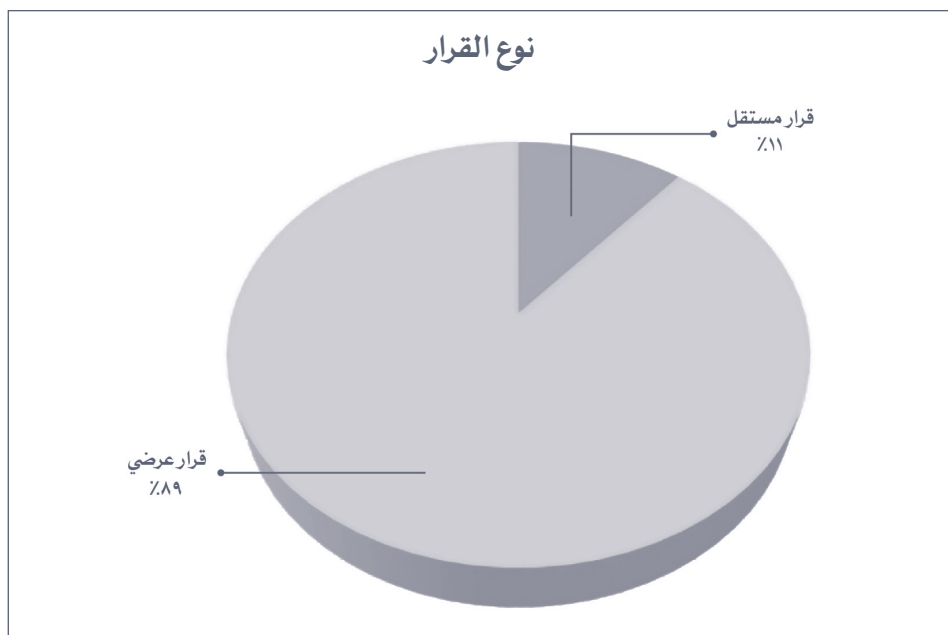
القوانين في «حماية اللغة العربية وفرض تداولها تشريعياً» و«التمكين للغة العربية عبر تشجيع اكتسابها ونشرها يندرج أغلبها تحت «تخطيط الاكتساب اللغوي» مع حضور «تخطيط الوضع اللغوي».

جدول (١): أنواع القرارات اللغوية وعددها

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٦
قرار عرضي	٦٦

يظهر من هذا الجدول أن جلّ القرارات عرضية، وأن اللغة لا تستقل بقرار إلا في ظروف ومجالات ضيقة.

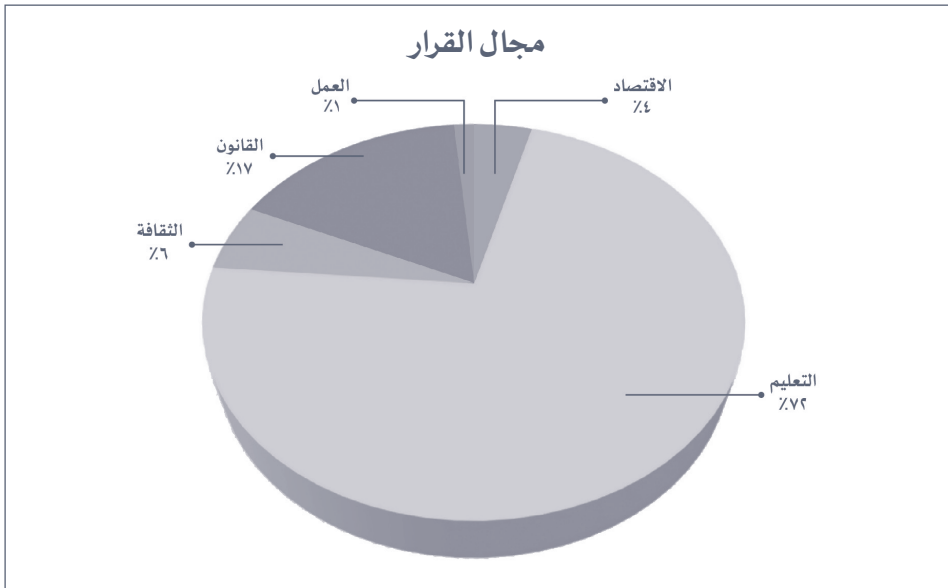
شكل (١): نسب أنواع القرارات



جدول (٢): مجالات القوانين:

العدد	مجال القرار
٣	الاقتصاد
٥٢	التعليم
٤	الثقافة
١٢	القانون
١	العمل

شكل (٢): نسب مجالات القرارات



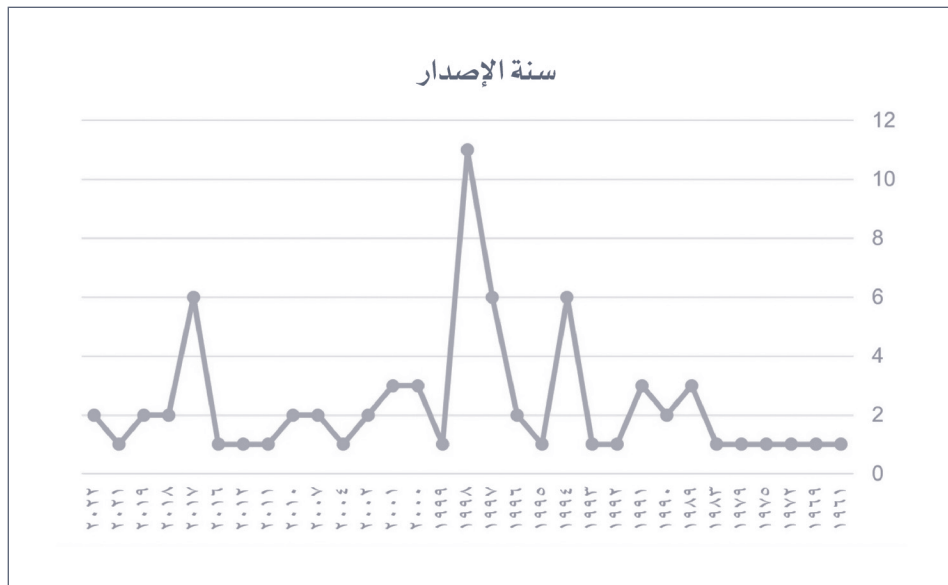
يتضح من الجدول والشكل السابقين، أن أكثر القرارات في مجال التعليم بنسبة ٧٢٪ وعددها ٥٢ قراراً، ثم يأتي مجال القانون بعدد ١٢ قراراً ونسبة ١٧٪، وتشكل مجالات الثقافة ٤، والاقتصاد ٣ والعمل ١ نسبة ١٪.

جدول (٣): سنوات الإصدار

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٦١
١	١٩٦٩
١	١٩٧٢
١	١٩٧٥
١	١٩٧٩
١	١٩٨٣
٣	١٩٨٩
٢	١٩٩٠
٣	١٩٩١
١	١٩٩٢
١	١٩٩٣
٦	١٩٩٤
١	١٩٩٥
٢	١٩٩٦
٦	١٩٩٧
١١	١٩٩٨
١	١٩٩٩
٣	٢٠٠٠
٣	٢٠٠١

العدد	سنة الإصدار
٢	٢٠٠٢
١	٢٠٠٤
٢	٢٠٠٧
٢	٢٠١٠
١	٢٠١١
١	٢٠١٢
١	٢٠١٦
٦	٢٠١٧
٢	٢٠١٨
٢	٢٠١٩
١	٢٠٢١
٢	٢٠٢٢

شكل (٣): نسبة سنوات الإصدار

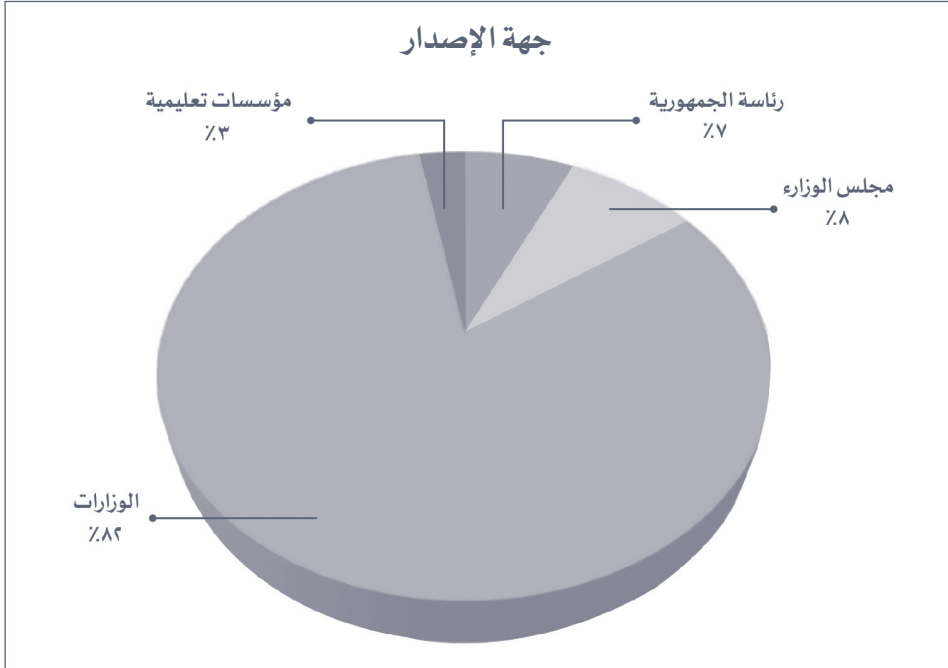


يظهر جدول ٣ وشكل ٣ سنوات إصدار القرارات، ويتضح أن ٣١ قراراً مما شكل جلّها قد صدرت في العقد الأخير من القرن الماضي، وأن ١٣ قراراً صدرت في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وقد حازت سنة ١٩٩٨ بأكثر سنة إصداراً للقرارات بـ ١١ قراراً، يليها سنوات ١٩٩٤ و ١٩٩٧ و ٢٠١٧ بستة قرارات.

جدول (٤): جهات الإصدار

العدد	جهة الإصدار
٥	رئاسة الجمهورية
٦	مجلس الوزراء
٥٩	الوزارات
٢	مؤسسات تعليمية

شكل (٤): نسب جهات الإصدار



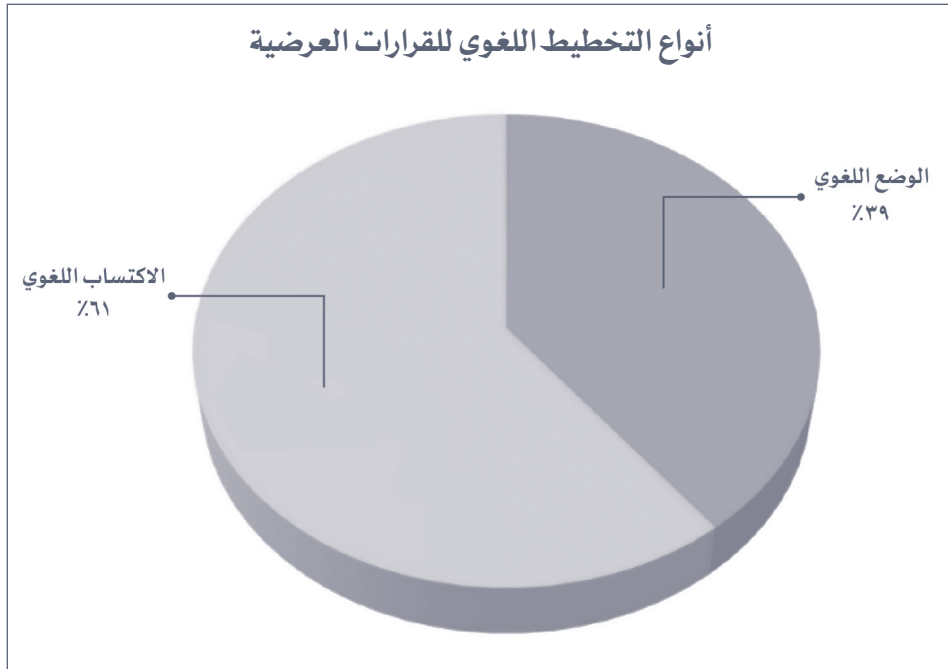
أكثر القرارات صدرت من الوزارات بعدد ٥٩ قراراً وتشكل ما نسبته ٨٢٪ منها، يليها مجلس الوزراء ٦ ورئاسة الجمهورية ٥ ومؤسسات تعليمية ٣ بنسب ٨٪ و ٧٪ و ٣٪ على التوالي.

- القوانين اللغوية العرضية: المجال والأهداف والمآلات:

جدول (٥): أنواع القرارات العرضية

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٢٦	الوضع اللغوي
٤٠	الاكتساب اللغوي

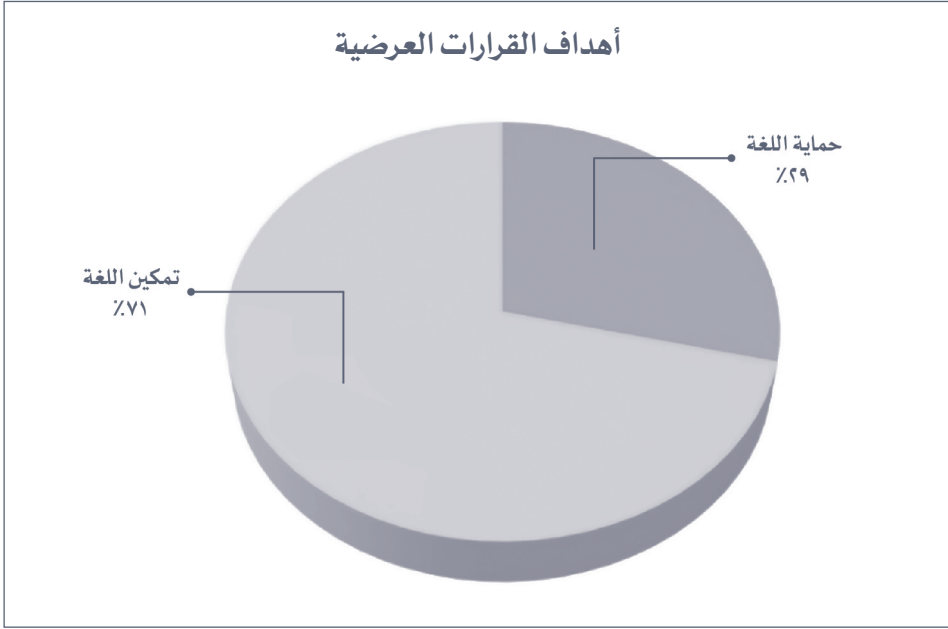
شكل (٥): نسب أنواع القرارات العرضية



جدول (٦): أهداف القرارات العرضية

العدد	أهداف القرارات
١٩	حماية اللغة
٤٧	تمكين اللغة

شكل (٦): نسب أهداف القرارات العرضية



يتضح من الجدول رقم ٥ أن جلّ القوانين العرضية جاءت هادفة إلى تخطيط الاكتساب اللغوي (٤٠ قراراً من أصل ٦٦) بنسبة ٦١٪، وجدول ٦ يوضح أن جلّ القرارات العرضية هدفها تمكين اللغة ٤٧ قراراً بنسبة ٧١٪، كما أن أغلب مجالات تلك القرارات هو التعليم (ينظر الشكل ٢) وهو أمر مستساغ؛ لأن المحرك الرئيس للسياسات اللغوية في البلاد هو الإصلاحات التربوية المتتالية (١٩٥٩، و١٩٦٧، و١٩٧٣، و١٩٧٩، و١٩٩٩، و٢٠٢٢) فمن الطبيعي إذن أن يكون تخطيط الاكتساب اللغوي السياسة الأبرز؛ حيث يعنى بوضع اللغة أو اللغات في النظام التعليمي، وعلى أي أساس يكون اختيار لغة ما لتكون لغة التعليم، والقرارات التي يتم اتخاذها لتعليم لغات أخرى في النظام التعليمي، وجميع ما يتصل بذلك^(١).

(١) ينظر: التخطيط والسياسة اللغوية تأصيل نظري، مرجع سابق، ص ١٥.

وذلك بغية صيانة لغة ما، أو الحفاظ على هوية مجتمعية، أو اندماج حضاري، أو مراعاة سياق إقليمي أو دولي، وقد بدا لنا أن لغة التدريس ظلت الهاجس الذي يؤرق القائمين على التربية، فكان كل إصلاح منبثقا من فلسفة سياسية في لبوس تربوي تتبنى تكثيف تعريب المواد والمقررات (إصلاحي ١٩٧٣، و٢٠٢٢ مثلا)، أو المحافظة على المكتسبات بإعادة جدولة الساعات تسييرا للثنائية اللغوية، دون المساس بجوهر المنهج (إصلاحي ١٩٦٧، و١٩٧٩) أو الحد من وتيرة ذلك التعريب (إصلاح ١٩٩٩).

ونجد أول ذكر للعربية في القرارات العرضية سنة ١٩٦١، حين نص القانون المعدل للقانون الصادر ٢٢ مارس ١٩٥٩ في مادته الثالثة على أن اللغة العربية لغة وطنية، مع إبقاء الفرنسية لغة رسمية، وهو الوضع القانوني الذي ستبقى اللغة العربية تلازمه حتى سنة ١٩٩١، في حين تنص المادة السادسة من دستور ٩١ على أن اللغة الرسمية هي العربية، وخلال هذه الفترة الممتدة بين هذا وذاك كانت أغلب القرارات العرضية هادفة إلى تخطيط الوضع اللغوي، ومن ضمنها القانون الجنائي ١٩٨٣، الذي نص في مادته ٤٤٩ على الرجوع للنص العربي في النصوص المترجمة، وقانون الالتزامات والعقود ١٩٨٩... مع ثلاث قرارات (١٩٦٩، و١٩٧٥، و١٩٨٩) في التعليم وهو مندرج ضمن تخطيط الاكتساب اللغوي.

ومنذ ١٩٩٠ تتالت القرارات العرضية التي يندرج أغلبها كما ذكرنا من قبل في مجال تخطيط الاكتساب اللغوي، مع جملة قرارات في مجال تخطيط الوضع اللغوي (مدونة التجارة ٢٠٠٠، قانون الشغل ٢٠٠٤، قانون الإجراءات الجنائية ٢٠٠٧، مدونة الجنسية الموريتانية ٢٠١٠، إنشاء ميدالية الخمسينية ٢٠١٠، القانون الدستوري ٢٠١٢، ترقيم السيارات ٢٠١٧ قانون الإشهار ٢٠١٨، النظام الأساسي للموثقين ٢٠٢٢).

ويتتبع مسار صدور القوانين العرضية تبين لنا سياسات لغوية متأرجحة بين الاندفاع في سيورة التعريب أحيانا، ومحاولة الاتزان في تسيير الثنائية اللغوية أحيانا أخرى، وساعية ولو من وراء قناع توحيد المنهاج والمقرر التربوي إلى إبطاء ذلك التعريب، وهو ما عكسته بجلاء الإصلاحات التربوية.

وقد أفضت تلك القرارات اللغوية العرضية اليوم إلى التمكين للغة العربية في مستوى السياسة اللغوية الصريحة، دون أن يعني ذلك التمكين لها تماماً في السياسة اللغوية الضمنية^(١)، حيث ما تزال اللغة الفرنسية حاضرة في قطاعات الإدارة والاقتصاد والإعلام.

• القوانين اللغوية المستقلة: المجالات والأهداف والمآلات:

جدول (٧): أنواع القرارات المستقلة

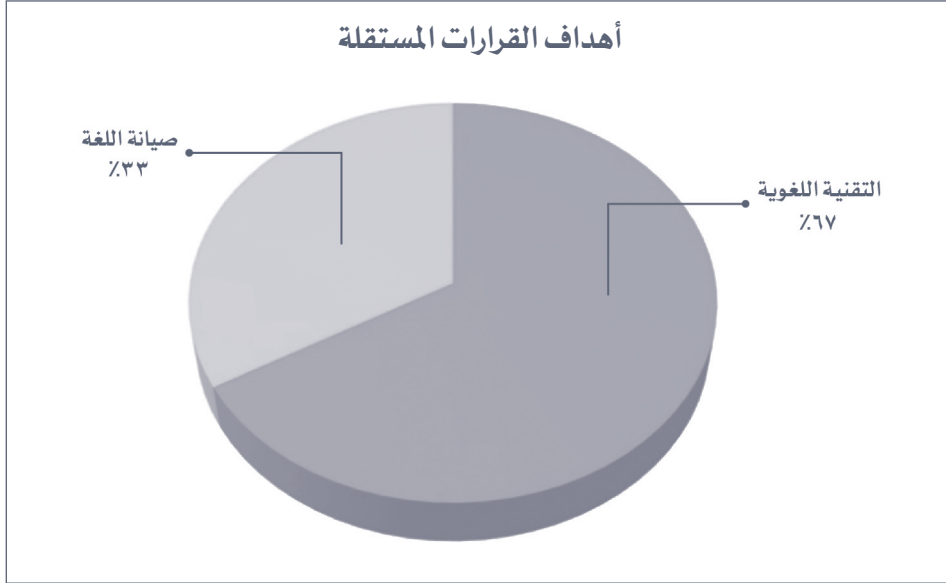
العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٦	الوضع اللغوي

جدول (٨): أهداف القرارات المستقلة

العدد	أهداف القرارات
٤	التنقية اللغوية
٢	صيانة اللغة

(١) للمزيد حول التفريق بين السياسة اللغوية الصريحة، والسياسة اللغوية الضمنية ينظر: التخطيط والسياسة اللغوية تأصيل نظري، مرجع سابق، ص ٣١.

شكل (٧): نسب أهداف القرارات المستقلة



يتبين من الجدول رقم ٧ أن كل القرارات المستقلة من نوع تخطيط الوضع اللغوي صيانة للغة العربية من تداعي الثنائية اللغوية التي تعيشها البلاد بحكم خضوعها للاحتلال الفرنسي ردحا من الزمن، ووجود لهجات محلية يربطها بعضهم بالحرف الفرنسي المكتوبة به منذ فترة، وإن كانت في الأصل مكتوبة بالحرف العربي، وجدول ٨ يوضح أن ٤ قرارات وهو ما يشكل الثلثين تهدف إلى التنقية اللغوية.

أول تلك القرارات وأسماءها من حيث جهة الإصدار- هو التعميم رقم ٣٢-١٩٧٢ الصادر عن رئاسة الجمهورية، وقد عبر عن استغراب رفض بعض الوثائق لمجرد كتابتها باللغة العربية، حاضاً على تجنب مثل هذا السلوك، ومبينا رسمية اللغة العربية، وضرورة استحداث مكاتب للترجمة في المرافق الحكومية، وكانت أغلب القرارات في هذا المنحى الساعي إلى احترام قانونية اللغة العربية، كما في القرار ٣٤-٢٠٠١ الذي أقر رفض الدعوى لعدم احترامها دستورية اللغة العربية، وكتابتها باللغة الفرنسية؛ مما يجعلها

في حكم المعدوم قانوناً، كما جاء القرار رقم ٠٠١٣ - ٢٠١٨ خادماً لحضور اللغة العربية في الوسط الحضري، بل وأقر تجريم امتهانها، وتغريم من يقدم على ذلك.

وهكذا يمكن ملاحظة التقدم في منحى التمكين للغة العربية عبر السيرورة الزمنية للقرارات: انطلاقاً من التذكير بدستوريتها، مروراً برفض الدعاوى المتجاوزة لهذا المبدأ، وصولاً إلى تجريم عدم احترامها، وإلزام المتجاوزين بالتعويض عن الضرر الملحق بهوية البلد، ورمز من رموز سيادته واستقلاله الثقافي.

وقد أفضت تلك القرارات اللغوية المستقلة إلى وجود ترسانة قانونية ساعية إلى حماية المكتسبات في مجال التعريب، مع ظهير من المؤسسات المرخصة المنخرطة في حماية اللغة العربية والدفاع عنها انطلاقاً من القرارات المنتقدة، ومن تلك المؤسسات: مجلس اللسان العربي في موريتانيا، والمركز الموريتاني للغة العربية، المرصد الموريتاني للغة العربية، وجمعية أمناء الضاد...

والذي يمكن أن نخلص إليه انطلاقاً من تحليل القرارات اللغوية العرضية، والقرارات اللغوية المستقلة هو أن سياسة التعريب في البلاد ظلت حاضرة منذ استقلال البلاد، وأن ما اعترضها من مراحل كمون إيجابي أو تحيز مؤقت لم يفتّ في عضدها، حتى اشتد عود خطاب الدعوة الصريحة إلى تسويد اللغة العربية، وقطع الشك باليقين في خيار البلد الحضاري، وتوجهه التربوي في السنوات الأخيرة تحت ضغط شعبي متزايد، وتحريك هيئات الدفاع المتخصصة ليتم التعريب من جديد.

العوامل المؤثرة في السياسات اللغوية في موريتانيا:

انطلاقاً من حضور اللغة في مختلف مظاهر حياة الإنسان الاجتماعية، والعلمية، والعملية، وما تلعبه من دور محوري في التوصل والانسجام المجتمعي، وضرورة الموازنة بين ما تمليه هذه المعطيات، وما يستدعيه الاندماج الإقليمي، والانفتاح على الشعوب والثقافات الأخرى؛ فإن رسم السياسة اللغوية، وتخطيطها تخطيطاً محكماً أمران

ضروريان وشائكان في الوقت ذاته، حيث تتأثر تلك السياسة بعدة عوامل، تتفاوت قوة وتأثيرها، من أبرزها بحسب شوهامي (Shohamy; 2006):

- الأنظمة واللوائح التنظيمية القائمة: حيث تمثل التشريعات والأنظمة القائمة محركات للسياسة اللغوية في المجتمع.
- الوضع اللغوي في التعليم: ويمثل مؤثراً كبيراً في السياسات اللغوية.
- الاختبارات اللغوية المعيارية.
- البيئة اللغوية: أي مظاهر استعمال اللغة في الحياة العامة.
- معتقدات المجتمع اللغوية: وتمثل تأثيراً مباشراً في مجريات السياسات اللغوية^(١).

ولعل من أهم العوامل المؤثرة في السياسة اللغوية في السياق الموريتاني:

- **الدوافع السياسية والتربوية:** انطلاقاً من القرارات التي سبق تحليلها يتبين أن السياسات اللغوية في موريتانيا تتأثر تأثراً كبيراً بالوقائع السياسية، والتصورات التربوية، إذ لو عدنا إلى الإصلاحات التربوية باعتبارها المظهر الأبرز للسياسات اللغوية، وجدنا أن أغلبها كان مستظلاً بقرار سياسي، فإصلاح ١٩٦٧ مثلاً جاء ضمن السياسة الثقافية القائمة على الازدواجية اللغوية بين العربية والفرنسية التي تم تبنيها في المؤتمر العادي الثاني لحزب الشعب الموريتاني (P.P.M) المنعقد من ٢٤ حتى ٢٦ يونيو بمدينة العيون ١٩٦٦م^(٢)، ليدخل المقترح حيز التنفيذ عبر بوابة الإصلاح التربوي ١٩٦٧.

وليس إصلاح ١٩٧٣ الذي حظي فيه التعريب بدفعة قوية بعيداً عن التأثير السياسي في المشهد اللغوي؛ بل جاء في سياق المد القومي الذي عرفته البلاد، والحركة الوطنية الساعية إلى تحرير البلاد من كل مظاهر الهيمنة الفرنسية اقتصادياً وثقافياً

(١) التخطيط والسياسة اللغوية، مرجع سابق، ص ٣٣.

(2) Le français en Mauritanie, 1997, p36

وسياديا... مما جعل المؤتمر الاستثنائي لحزب الشعب الموريتاني، المنعقد من ١ حتى ٩ في نواكشوط ١٩٧٣ يقرّر أن الاستقلال الثقافي هو أولى الأولويات^(١)، وهو ما سينتج عنه في أكتوبر من السنة ذاتها إصلاح ١٩٧٣.

أما إصلاح ١٩٧٩ فجاء ضمن سياق المراجعات التي عرفت البلاد إثر أول انقلاب عسكري ١٩٧٨، فكان الإصلاح متأرجحا محاولا إرضاء مختلف المواطنين سعيا إلى تقوية الجبهة الداخلية، في وجه التهديد الخارجي لبلد خرج لتوه من حرب (حرب الصحراء منذ ١٩٧٥).

ولو تتبعنا بقية الإصلاحات لوجدناها تأتي في سياقات سياسية معينة هي التي ترجح مراجعة البرامج، وتفرض إصلاحا جديدا، كما أن كل إصلاح تربوي يأتي متأثرا بشكل أو بآخر بالإصلاح السابق له؛ إذ لا يمكن الانبئات تماما من المكتسبات، وفي هذا السياق لم تستطع أغلب الإصلاحات وإن كانت الدوافع قائمة أحيانا التراجع كثيرا عن سياسة التعريب الهادئة والبطيئة أحيانا التي عرفت البلاد.

● التركيبة الديمغرافية للبلد:

ليس خافيا أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية غنية بتركيبها الديمغرافية التي تتنوع تنوعا كبيرا (العرب، الولوف، البولار، السونونكي) وهو ما انعكس في السياسة اللغوية للبلاد، وهي السياسة التي ظلت تحافظ على مستوى من الثنائية اللغوية، مع تطوير مسار التعريب الهادئ، ذلك أن المكون غير العربي حتى وإن كانت ثقافته في العمق والأصل مرتبطة بالثقافة العربية، مكتوبة بالحرف العربي. نتيجة الأثر الذي تركه الاحتلال الفرنسي الطويل، وما طال لغات ذلك المكون من كتابة بالحرف اللاتيني، وربط لها بالفرنسية بات بعضه يرى الحفاظ على بعض مكتسباته الاقتصادية أساسا مرتبطا بحضور الفرنسية بمستوى من المستويات في النظام التربوي، فضلا عن الإدارة والاقتصاد.

(١) المرجع السابق ذاته، ص ٣٧.

هذا مع أن مجموعات كبيرة من المكونات غير العربية كان لها الإسهام الأكبر في المقاومة الثقافية، وإحلال اللغة العربية المكانة المناسبة لها، كما فعل المرحوم محمود با مثلاً يوم أسس مدارس الفلاح الرائدة في تعريب نخب البلاد.

ومع ذلك ظلت تلك الممانعة، التي ترى التعريب اعتداء على مكتسباتها، ظلت تؤخر مسار التعريب، وتفرض على السياسات اللغوية في البلاد الأخذ بمستوى من مستويات الثنائية اللغوية، تفاوتت الإصلاحات التربوية في الوفاء له، حتى جاء القانون التوجيهي ٢٠٢٢ الذي يعتبر حلاً جذرياً لهذا الإشكال؛ انطلاقاً من تبنيه سياسة تعريب تأخذ في الحسبان تطوير اللغات الوطنية (البولارية، السنونوكية، الولفية) إلى جانب العربية، وإدراج تلك اللغات في المنهج التربوي؛ ومن ثم في سياسة لغوية رشيدة، تسعى إلى تعريب يحتوي اللغات الوطنية، ولا يقصّيها.

● الدوافع الأيديولوجية اللغوية:

يعنى بالأيديولوجيا اللغوية مجموعة الآراء والمعتقدات والأفكار المنتشرة حول لغة ما بين أفراد المجتمع، ويسعون إلى توظيفها للتأثير في السياسات العامة للدولة، بغية الحفاظ على وضع لغوي راهن، أو بهدف تغيير هذا الوضع إلى حال آخر، وعليه بناء على ما سبقت مناقشته من قرارات يظهر أن السياسات اللغوية في موريتانيا ظلت محكومة بمستوى من الأيديولوجيا اللغوية الراسخة بشأن أهمية اللغة العربية في حفظ وصون هوية البلد، لاسيما أن الموقع الجغرافي، والتركيب السكاني، والمحيط الإقليمي عوامل محفزة على ذلك البعد الأيديولوجي، الذي يرى العربية أقوى وسائل دفاعه، بل وهي وحدها كافية لانتمائه الشرعي للحضارة العربية، كما عبر عن ذلك الشاعر في قوله:

إن لم تقم بينات أننا عرب ففي اللسان بيان أننا عرب

وما دام اللسان العربي هو الحافظ لهوية البلاد، والأساس الأول من أسس انتمائها الحضاري، واندماجها في سياقها الثقافي العربي لا غرابة إذن أن تظل الأيديولوجيا اللغوية محركاً للسياسات اللغوية دفعا في اتجاه التمكين للعربية، وهو ما عكسه بجلاء الترخيص للهيئات المنافحة عن الضاد، والمجذرة لحضورها في الفضاء الموريتاني (المركز الموريتاني للغة العربية، مجلس اللسان العربي في موريتانيا، أنا لغته، المرصد الموريتاني للغة العربية...)

هذا مع عدم إغفال الطرف الثاني من الأيديولوجيا اللغوية الذي ظل يدفع باتجاه التمكين للفرنسية، وعرقلة مسار التعريب، مدعوماً؛ أي ذلك الطرف من الجهات الفرانكفونية في البلاد، والتي يمكن الوقوف على جهدها بالعودة إلى كتاب الفرنسية في موريتانيا، الصادر ١٩٩٧م (Le français en Mauritanie, ١٩٩٧).

انعكاس السياسات اللغوية على واقع البلد اللغوي:

من خلال متابعة الواقع اللغوي في موريتانيا يمكن تلمس بعض التحسن في حضور اللغة العربية على أرض الواقع في بعض المجالات، ولعل ذلك بسبب انعكاس السياسات اللغوية عبر مسارها التراكمي؛ ففي المجال التشريعي (البرلماني) تم منذ ٢٠١٩/٦/١٩ اعتماد الترجمة الفورية بين العربية واللغات الوطنية، وإقصاء اللغة الفرنسية من ترجمة مداخلات النواب، وذلك بعد التعديل الذي أجري على المادة ٦١ من النظام الداخلي للجمعية الوطنية.

كما أن وزارة المالية عمدت في سابقة هي الأولى من نوعها منذ الاستقلال بحسب الوكالة الموريتانية للأبناء في ٢٨ مايو ٢٠١٠ إلى إصدار كشوف الرواتب باللغة العربية منذ ٢٠١٠م إلى جانب اللغة الفرنسية؛ وقد جاء في تسويغ القرار أن من أهدافه: إنصاف الغالبية العظمى من مستخدمي هذه الكشوف، وذلك بتمكينها من استبيان المعلومات المتعلقة بدخولها الشهرية، والاقتطاعات الضريبية والاجتماعية المترتبة عليها.

وفي الاتجاه نفسه نجد قرار تعريب مراسلات الجيش الموريتاني ٢٠١٤، وتعريب المراسلات الإدارية في الإذاعة الوطنية (إذاعة الخدمة العمومية) ٢٠١٦م، وتعريب فواتير الكهرباء ٢٠٢١. وهي كلها قرارات تستظل بالسياق العام الذي هيأت له السياسات اللغوية في سيرورتها التاريخية.

وقد أدى هذا التوجه في القطاعات الاجتماعية إضافة إلى بعده السيادي إلى تقريب الإدارة من المواطن، وتخفيف آثار القطيعة بين الإدارة والجمهور المستهدف، كما أنه أسهم في الإحساس بالانتماء، ومهد لخلق فرص عمل استفاد منها بعض حملة الشهادات العربية.

وإذا كان قطاع التعليم خطاً خطوات مهمة في تنزيل السياسات اللغوية على واقع الممارسة التربوية، وحاولت القطاعات الاجتماعية الخدمية مسايرة التوجه نحو التعريب، فإن بعض القطاعات (الاقتصاد والأعمال، والسياحة، والتجارة...) ما زال الانعكاس الإجرائي للسياسات اللغوية ضعيفاً فيه؛ مما أسهم في الحد من استفادة قطاع واسع من الشعب من بعض الوظائف، ووجه بشكل غير مباشر إلى التمسك باللغات الأجنبية؛ سعياً إلى ما تضمنه من فرص، وتحتكره من مجالات مهمة.

التحديات ووجوه التعزيز الممكنة:

في نهاية هذه الدراسة نرى أن التحديات كبيرة في سبيل وضع سياسة لغوية موريتانية توصل التعريب إلى مبتغاه، ذلك أنه وإن كان القانون التوجيهي ٢٠٢٢ قطع أشواطاً كبيرة في رسم معالم هذه السياسة في الحقل التربوي ما زالت السياسة اللغوية الضمنية (بالمعنى الذي حددها به جونسون 2013 Johnson المتضمن للواقع اللغوي الفعلي، والسياسات العرضية^(١) تحضر فيها الفرنسية بشكل ملحوظ.

(١) لتفصيل أكثر ينظر: التخطيط والسياسة اللغوية، مرجع سابق، ص ٣٠.

فأمر اللغة العربية ليس من اختصاص المؤسسات التربوية فحسب، وليس التخطيط لها مهمة المجمع اللغوية فقط؛ بل اللغة قبل هذا وذاك شأن اجتماعي، وخيار حضاري، ورمز سيادي لا يمكن الحزفي مفصل سياسته إلا بقرارات عليا تتبنى وتقر سياسة لغوية معلنة ومحكمة، تتولى المرافق الحكومية كل في مجاله السهر على تنفيذها استفادةً من التجارب العالمية في هذا المنحى (خطط الاتحاد الأوروبي اللغوية نموذجاً).

ولعله من المفيد أن تقوم هذه السياسة على:

- تقديم آلية منهجية مدروسة لإعادة اللغة العربية إلى رياض الأطفال، ومدارس التعليم الأساسي والثانوي، ومراكز التعليم الفني، ومدرجات التعليم العالي: لغة علم، وعمل، وتقانة...
- وضع معالم واضحة للترجمة والتعريب في مجالات التكنولوجيا والمستجدات العلمية، من خلال مراكز البحث، والمجامع اللغوية...
- السعي إلى المشاركة الفاعلة في حوسبة اللغة العربية عبر تشجيع البحث العلمي في ذلك، وإنشاء المختبرات التخصصية...
- تشجيع النشء والمربين على الإبداع في الثقافة العربية، عبر خلق أساليب معاصرة لدراسة اللغة العربية، وتوطين المعارف بها.
- زيادة الحماس الاجتماعي للغة العربية، وتعزيز الانتماء لثقافتها عبر الترخيص للهيئات المدنية الخادمة لمسارات التعريب، وتشجيعها معنوياً ومادياً.
- الحد من الازدواجية اللغوية، وفرض احترام اللغة العربية في مختلف المؤسسات العمومية، والخصوصية.
- تنشيط وإنشاء مراكز ومعاهد لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وإدماج المتخرجين منها في الوظائف الرسمية.
- الشراكة مع الهيئات والجهات المسؤولة عن التخطيط اللغوي في البلدان الأخرى، والإفادة من تجاربها في تسيير الوضع اللغوي.

- تكثيف الابتعاث العلمي نحو الفضاءات العربية التي قطعت خطوات في سبيل توطين المعرفة العلمية في الثقافة العربية.
 - وضع برنامج وطني للتقييس اللغوي، وتقويم السياسات اللغوية، وفرض احترام القرارات العليا المحددة لمعالم تلك السياسة.
- وتبقى هذه السياسة اللغوية طموحا مشروعا، وليست أمرا تعجيزيا، بل هي خيار وطني، ومشروع حضاري... يحتاج صدق النيات، وتوفير المستلزمات، وحماية القرارات، ومتابعة الانجازات، حتى تحقيق الأهداف والغايات.
- وتبقى موريتانيا قمينة بتلك السياسة أهلاً لها.

المصادر :

- الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، عدد ١٩١٥، ٢٠٢٢م.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، عدد ٩٥٦، ١٩٩٩م.
- نشرة وزارة الشؤون الاقتصادية، العدد التجريبي، دجنبر، ٢٠٢٢م.
- الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، SCAPP ٢٠١٦-٢٠٣٠، وزارة الاقتصاد والمالية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المجلد الأول.
- موقع الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي بتاريخ 28/08/2023
<https://ansade.mr/ar/>
- Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH) 2013 ; Bureau Central du Recensement (BCR) Volume1 ; 2015
- Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH) 2013 ; Bureau Central du Recensement (BCR) Volume2 ; 2015

المراجع:

- أحمد ولد الحسن، الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري مساهمة في وصف الأساليب، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط١، ١٩٩٥م.
- حماد الله ولد السالم، تاريخ موريتانيا قبل الاحتلال الفرنسي، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٧.
- عبد الله محمد سالم السيد، المعارضة في الشعر الموريتاني مدخل لدراسة الاحتذاء عند شعراء القرن ١٣ هـ، دار الإسرائ، ط١، ٢٠٢٢.
- عبد الله محمد سالم السيد، الشعر الشنقيطي في القرن ١٢ و ١٣ البنية والمرجع، ٢٠١٢م.

- عبد الله حسن بن حميدة، نشأة الشعر العربي الفصيح في بلاد شنقيط (موريتانيا)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، إشراف: عبد المحسن طه بدر، ١٩٧٦م.
- الخليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١، تونس ١٩٨٧.
- المختار ولد حامد، حياة موريتانيا (الجغرافيا)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، جامعة محمد الخامس، ط١، ١٩٩٤م.
- المختار ولد حامد، حياة موريتانيا، ج٢، (الحياة الثقافية).
- محمد بن نصر العبودي، إطلالة على موريتانيا، ط١، ١٩٩٧.
- محمد المختار ولد إياه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٨.
- محمد المختار ولد إياه، الشعر والشعراء في موريتانيا، دار الأمان، الرباط، ط٢، ٢٠٠٨.
- محمود عبد الله المحمود، التخطيط والسياسة اللغوية تأصيل نظري، مجلة السياسة اللغوية والتخطيط، عدد ٦، ٢٠١٨.
- يحفظ عمرو إنجييه محمد عبد الله، النحو العربي ببلاد شنقيط، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط١، ٢٠١٨.
- يحيى بن محمد الهاشمي، شعر المقاومة الموريتانية ضد الاستعمار الفرنسي من ١٨٥٤ إلى ١٩٦٠ جمع مدونة ودراسة عينة، دار التوزيع والنشر ش.ذ.م.م، ط١.

- A. Ould Youra (1997) L'enseignement du français en milieu hassanophone de Mauritanie. Système éducatif et difficultés d'apprentissage de la langue, Thèse de Doctorat, Université de Nice.
- Bah ould Zein, Le français en Mauritanie , actualités linguistiques francophones 1997.



شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ مَنْ شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغويين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكر إلى:

مُعدّ التقرير:

أ. محمد بن قاري

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القريشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ. د. محمود بن عبدالله المحمود

أ. د. خالد بن سليمان القوسي

د. حمد بن عبدالعزيز الحمود





هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

